البحوث

تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني
«دراسة تحليلية»

د. محمد إبراهيم أرباب*

ملخص الدراسة:

توجد علاقة مثبتة بين عمليتي التحضر والتراكيب المكانية الناشئة عنها والتنمية وبينما يؤمن بعض العلماء بنظرية العدالة الاجتماعية التي تتحقق من خلال عمران منتظم التوزيع فإن آخرين يجعلون الأولوية للكفاءة الاقتصادية عبر تركيز مقدرات النمو في أقطاب ومراكز نمو قليلة ذات أفضلية نسبية ودون النظر لما يمكن أن يترتب على ذلك من انبثاق نظام من قلب وهوامش وبمقولة إن أي نظام مكاني غير متوازن يحمل جينة التوازن .

تقول الأدبيات المعارضة إن عملية الاستقطاب إذا بدأت بتأثيراتها السلبية المرتدة والفوارق الإقليمية فإنها تستمر دون توقف في ظل النظام الرأسمالي السائد وشروط التجارة العالمية .

شهدت المملكة العربية السعودية أكبر معدلات النمو الحضري والاقتصادي والتي جذبت أكبر هجرة دولية في محيطها الثقافي وترتب على ذلك تركز السكان والاستثمارات والمدن العملاقة في حزام يمتد بعرض المملكة وفي وسطها ، ويختلف النموذج المكاني السعودي عن أغلب التراكيب المكانية بكونه متعدد القلوب كما أن القدرة الاقتصادية مكنت البلاد من تفادي مشكلات مثل مدن الصفيح والإسكان وفقراء الحضر . . إلخ .

رغم أن المسألة الملحة هي البحث عن الاستراتيجية المكانية المناسبة ، إلا أن المسألة الأكثر إلحاحا هي توقيت عكس عملية الاستقطاب ، ذلك لأن التدخل في وقت مبكر أو التأخر زمنا طويلا كلاهما يؤدي إلى نتائج وخيمة .

مقدمة:

إحدى التغيرات الهيكلية التي تتلازم مع التنمية هي التنظيم المكاني Spatial Organization ، أي التبدل في هندسة الحيز في غلبة الريف والبداوة إلى غلبة للمدن والحياة الحضرية ،

* أستاذ مساعد ، قسم الجغرافيا ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود بأبها ، المملكة العربية السعودية .

ومن عمران متناثر منعزل إلى شبكة من المدن المترابطة ذات الوشائج ، بيد أن مفهوم التنظيم المكاني يعني أيضا الحراك الجغرافي للسلع والناس والأفكار والمبتكرات في الحيز عبر شبكات النقل والاتصال ، فهو مفهوم أكثر شمولا من النظام الحضري Urban System ، ولكن الأخير تجسيد لأهم نقاط التفاعل بين الأمكنة وتركز الصناعة وأغلب السكان بحيث إننا ندرس المفهوم الأول من خلاله ، ذلك أنه يصعب عمليا دراسة كل الحيز ومعطياته وديناميكياته .

يسبب التحضر المصاعب للصناعة في أغلب الأحوال ، هجرة صوب المدن وانقلابا جذريا في المناشط الاقتصادية ودرجة التخصص في العمل ؛ مما ينعكس على الدخول ومستويات الحياة . إن هذا يعني بالضرورة أن الدول الأكثر تحضرا ـ بالمعنى الإحصائي أي النسبة المئوية لسكان المدن[1] ـ هي الأكثر تقدما بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي ، وتوجد علاقة طردية بين درجة التحضر والإنتاجية الاقتصادية (Johnson, 1973) ، ويذهب البعض إلى القول بوجود علاقة مماثلة بين الإنتاجية وكثافة السكان بالحاضرة (Mera, 1973) .

هذه الفكرة التي تربط بين المرحلة الاقتصادية وشكل المكان أو نمط العمران ، وتبدو مستعارة من التراث الغربي ، موجودة في اللب الثقافي العربي ، فلابن خلدون نظرية متكاملة ـ وإن كانت متناثرة في مؤلفاته ـ عن التطور التاريخي للمجتمع والاقتصاد «من حالة التوحش البدائية التي كانت من نصيب البشر جميعا «إلى العمران البدوي» والذي يكون في الضواحي والجبال ، وفي الحال المنتجة بالقفار وأطراف الرمال : إلى العمران الحضري «الذي بالأمصار والقرى والمداشر للاعتصام بها» ، وهو يتحدث أيضا عن اطراد التخصص بمعنى التحضر وزيادة الطلب على الحاجي من الكماليات والترف (ابن خلدون ، المقدمة ، وانظر أيضا : Abu - Lughod and May, 1977 - Ch.1) .

الهدف من الدراسة:

بدأ الآن جدل حول عملية التحضر في المملكة في علاقته مع التنمية وأبعادها المكانية وإشارة صريحة إلى مبدأ التوازن الإقليمي منذ الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م / ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ) ، ولا شك أن الجدل سوف يستمر في سبل رسم رؤية وطنية عن عمران المستقبل من خلال استراتيجية لرصد التغير وتنظيم البيانات ، لأنه إذا آمنا بالمقولات التي جاءت في المقدمة فإن هذا يعني أن عمران الحاضر هو نتاج لقرارات برامج التنمية في الماضي وهو في نفس الوقت مؤثر في

(١) هناك من يقول إن التحضر Urbanization هو أسلوب حياة ونمط سلوك بصرف النظر عن الأمكنة . انظر مثلا : Wirth, 1938 .

عمران المستقبل لذا يجب التدخل في تشكيل الحيز بمعناه الشمولي لا سيما وأن التركيب الداخلي لأية منطقة حضرية ونموها ذات علاقة بالنظام المكاني الأشمل (Bourne and Simmons, 1978) .

يتكون البحث من جزئين أحدهما يتناول أهم المصطلحات وبعض النماذج التي انبثقت في العقود الأخيرة في معالجة تركيب الحيز Spatial Structure ، أما الجزء الثاني فيهدف إلى معرفة التغيرات التي حدثت في النظام الحضري السعودي والنموذج الحالي الذي يمثله وعما إذا كان يميل ـ خلال الفواصل الزمنية التي تتم خلالها الدراسة وانتهاء بالتعداد الثالث ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م ـ إلى الانتظام والتوازن أم إلى التركز والهيمنة؟ ، وإذا كانت الفرضية الأخيرة هي الصحيحة فما هو التوزيع الجغرافي للهيمنة ومظاهرها وأبعادها الحضرية ، وما هي الأقاليم الهامشية؟ ، وأخيرا ما هي السمات المميزة للنموذج والمشكلات التي تواجهه؟ وبعد تبين نمط النظام الحضري الحالي الممثل للتركيب المكاني لا بد من التساؤل عن مستقبله من واقع النماذج النظرية والحقيقية المطروحة ، وتشكل الإجابة عن هذه الأسئلة إن وجدت الملامح العامة لاستراتيجية الحيز .

ولما كانت تواجه الدول النامية بصفة عامة حداثة تعداداتها السكانية الشاملة وعدم انتظامها وقلة البيانات عن الدخول الإقليمية لفترات زمنية معقولة تتيح لأي باحث تحديد اتجاه التنمية في بعدها المكاني ، أو البيانات الدقيقة عن المناشط الاقتصادية مثل المصانع ورؤوس الأموال المستثمرة . . إلخ ، لهذا فإننا سنكتفي في هذه الدراسة برصد التغير في النظام الحضري .

الدراسات السابقة:

كانت الندوة الثانية لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة عن المدن السعودية (قسم الجغرافيا ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٣م) من بين العوامل التي فجرت الاهتمام في المملكة بدراسات التحضير ، حيث تضمنت تلك الندوة بعض المقالات المهتمة بقضية شكل النظام الحضري (انظر مثلا مكي ، ١٩٨٣م) ، لكن أغلب ما كتب منذ ذلك التاريخ كان عن مدن بعينها ، باستثناء الدراسة الرائدة عن التحضر في شبه جزيرة العرب والتي قام بها Grill في محاولة لمناقشة النظم الحضرية ولكن بتركيز أكثر على تركيبها ومشكلاتها الملحة (Grill, 1983) ويأتي المجلدان الآتيان ـ واللذان ساهم في مقالاتهما متخصصون كثيرون ـ كأفضل ما كتب عن التحضر في المملكة :

- Al Ankari, K. M and El -Bushra'S. (eds) (1989) Urban and Rural Profiles In Saudi Arabia. Gerbuder Borntrager, Berlin.

حفل هذا المجلد بالعديد من المقالات عن التحضر في المملكة ومشكلاتها في عقد الثمانينيات .

- Al Hathloul, S. and Edadan, N. (eds) (1995) Urban Developement in Saudi Arabia.

ويضم ١٤ مقالة عن التحضر والمدن وتتعرض مقدمته على قصرها لتحليل نمط العمران السعودي ومشكلاته ، وتناقش المقالات التي دبجها كُتاب سعوديون وأجانب من جنسيات مختلفة مقارنة التحضر السعودي بالتحضر في العالم ، والتخطيط المكاني وتوزيع المدن والتركيب الاجتماعي للمدن ، وإحداها عن ضرورة وجود استراتيجية مكانية Spatial Strategy في المملكة (Abdel Rahman, et. al., 1995) .

توجد دراسات حضرية مكثفة قامت بها بيوت الخبرة العالمية عن مناطق المملكة وغدت موجهات للتخطيط الحضري والإقليمي وضمت تفاصيل وبيانات وخرائط جمة . ولكن لم يبذل جهد أكاديمي لإبراز تلك البيانات في شكل يسهل تناوله ، كما يعيب تلك الدراسات والمسوحات التي أجريت خلالها عدم خضوعها لرؤية موحدة مما انعكس على أسلوب جميع البيانات والنتائج .

كما قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بمسح شامل للمدن عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م وأصدرت أطلس لكل مدينة زاد حجمها عن ٥٠٠٠ نسمة وملحق به تقرير فني وملخص عام لكل المدن (وزارة الشئون البلدية والقروية ، ١٤٠٨هـ) وتركز المسح على استخدامات الأرض ومسح الخدمات وحالات المساكن ولكن لم يهتم الأطلس مثلا بتحديد أقاليم المدن ونطاقات تأثيرها وتركيب قوة العمل والدخول الفردية والقاعدة الاقتصادية للمدن ، كما أن ذلك المسح تم بين التعدادين الثاني والثالث ، لذا لم تكن بياناته السكانية دقيقة ، ومع ذلك فإنه يعتبر قاعدة بيانات لا غنى عنها لاستخدامات الأرض الحضرية خاصة لدقة خرائطها ، وتوجد كتب ومقالات عن التحضر في المملكة بصفة عامة حرصنا على إدراج أغلبها في قائمة المراج .

أولا : المفاهيم الأساسية في مدرسة التنظيم المكاني

تغير مفهوم الجغرافيا بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تقنياتها لعوامل عدة منها الرغبة في انتهاج أساليب العلوم الطبيعية وبعض العلوم الاجتماعية الأخرى الأكثر تطورا والابتعاد عن الوصفية والذاتية باستخدام مناهج ترتكز على الحياد والموضوعية ، والتوصل إلى قوانين ثابتة ، لذلك وجدت الجغرافيا نفسها في مبادئ الفلسفة الوضعية Positivisim التي تقوم على

التجريب والإيمان بالإدراك الحسي ، كذلك في مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وفرضياتها بأن المسافة وتكاليف الحركة في الحيز هي أهم عنصر في القرارات الاقتصادية ، وأن السلوك المكاني Spatial Behaviour تحكمه العقلانية ومبادئ تقليل الجهد والتكاليف مع تحقيق أعظم ربح ، وتؤثر قرارات الأفراد والمؤسسات بمجملها في تركيب الحيز Spatial Structure وعناصره من قرى ومدن ومزارع ومصانع وعلاقات تلك العناصر ، كما أن التركيب المكاني يعكس المستوى التكنولوجي وأساليب وعلاقات الإنتاج ، فهو شكل متغير تاريخيا ، وكما يؤثر ذلك التركيب في قرارات الأفراد الحالية وسلوكهم فإنه يؤثر أيضا على عملية التنمية في المستقبل .

بهذا الفهم بدأت الجغرافيا المعاصرة في معالجة النظم الحضرية ومحاولة التوصل إلى نظرية شاملة للمواقع الحضرية ومراحل تطورها التاريخية وآليات التطور ، وعلى اعتبار أن المدنية ظاهرة عالمية متماثلة في كثير من الخصائص ، وأن الاختلاف مرحلي ، ومثلما كان الاهتمام بدراسة مجموعات المدن في إقليم أو دولة جرت محاولات تطبيق نفس النماذج في التركيب الداخلي للمدينة الواحدة ، وغدا تعريف الجغرافيا هو «دراسة التنظيم المكاني» Spatial Organization وما يترتب عليه من تفاعل مكاني Spatial Interaction وانحسرت تدريجيا دراسات مواضع ومواقع المدن ، وحدثت ثورة مماثلة في أساليب التحليل فيما عرف بالاتجاه الكمي واستخدام النماذج والقواعد الإحصائية والفيزيائية ، وانبثق التخطيط الإقليمي وأصبحت عملية التخطيط للتنمية تتم في أطر مكانية متفاوتة بدءا من المدينة إلى إقليم المدنية والمجمع الحضري والإقليم بالمعنى الواسع ، ورغم ذلك فإن التزاوج الكامل لم يحدث بعد بين المنهج الإقليمي في التخطيط والمنهج الحضري ، حيث يتسم التخطيط الحضري بمزيد من وضوح الرؤية والدراسات التفصيلية .

انبثقت مفاهيم جديدة في الجغرافيا في ظل التوجه المشار إليه مثل التنافس المكاني والذي يعني أن لكل مركز عمراني أفضلية نسبية ربما لخصائصها الموضعية أو الموقعية أو لعوامل تاريخية أو دينية ، ويؤدي التنافس بين الأمكنة على المدى البعيد إلى اختلافات مكانية في أقدار الأمكنة . . وحين يتفوق مكان ما في الأفضلية النسبية Relative Adventage فإنه يجذب المزيد من المناشط والوظائف مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الأقاليم Regional Imbalance بؤشرات الدخول والإنتاج والبنية الهيكلية وربما الرفاه البشري ، ولكن التنافس يؤدي في النهاية إلى توازن طبيعي خاصة في حالة رشاد السياسة الاقتصادية والاهتمام بالبعد الاجتماعي وقد ينتج تكامل مكاني Spatial Intergration حيث تأخذ الأنشطة مكانها في الحيز ، لا كأحداث مفردة بذاتها ولكن وفقا لخطة معينة تؤثر وتتأثر بالأنشطة الأخرى ومواقعها وتتفاعل معها ، كما يضم معنى

التكامل شرايين النقل والاتصال والتفاعل بين مستويات مختلفة تمتد من المدينة الواحدة إلى المستوى المحلي والإقليمي والوطني ، ولكن الأهمية الأكبر هي للمستوى الوطني .

قد يكون التكامل استنزافيا كما في حالة المستعمرات أو الاقتصاديات ذات التركيب الثنائي Dual Economy وقد يكون وظيفيا وعادلا بمعنى الكلمة ، وفي كل الأحوال ينشأ نظام حضري معين ذو تسلسل هرمي Hierarchy وكذلك اهتم الجغرافيون بتحليل أحجام المدن وعلاقاتها كمؤشر لأنماط التفاعل وأبرزت الدراسات نموذجين :

أ ـ علاقة الرتبة ـ الحجم Ranck - Size Relations : وتعني باختصار أن سكان المدينة الثانية في الرتبة يساوي نصف سكان المدينة الأولى والثالثة الثلث . . . إلخ .

$$\text{أي أن سكان المدينة س} = \frac{\text{جم سكان المدينة الأولى}}{\text{رتبة المدينة س}}$$

وإذا ما وضعنا المدن في شكل بياني عادي اتخذ منحنى رائيا وخطا مستقيما في حالة التمثيل اللوغاريتمي (الخطوط المستقيمة في الأشكال ٧ ، ١١) ، تنشأ علاقة الرتبة الحجم في السهول المتجانسة في حالةوجود شروط معينة أهمها انتظام العمران ووجود حس اقتصادي يدفع السكان للحراك وفقا للكلفة والمردود حتى ولو كان الاقتصاد بسيطا لكنه ينشأ أيضا في حالة الاقتصاديات الناضجة وتعدد العقد Nodes في تقاطعات النقل وسياسة موجهة للنمو الحضري ، أي أن توازن العمران يكون في حالة الاقتصاد البدائي ثم يحدث الخلل بمقدم الصناعة ولكن التطور الفائق يعود بالعمران للتوازن .

ب ـ نمط الرئاسة Primacy : أو الهيمنة ، وفي هذه الحالة فإن منحنى العلاقة بين الرتبة والحجم اللوغاريتمي يتخذ شكلا رائيا وبانحراف عن الاستقامة تبعا لمقدار الهيمنة شكل (٧ , ١١) حيث تتركز الوظائف والأنشطة في مدينة واحدة مهيمنة كما في عواصم المستعمرات (لذلك تسمى أيضا ظاهرة المدينة الرئيسة Primate City) ولكن قد تكون هناك عدة مدن مهيمنة في قمة الهرم الحضري وتوجد فوارق حادة بين المدينة الأولى أو مدن الرتبة الأولى والمدينة الثانية أو عدة المدن في رتبتها كمؤشر للفوارق في الحجم والوظيفة ويتكرر الأمر في الرتب التالية .

ينتشر هذا النموذج في الدول النامية واقتصاديات التبعية ولكن هذه ليست قاعدة عامة فهو

ينتشر أيضا في الدول المتقدمة مثل فرنسا وإيطاليا وفي الدول صغيرة المساحة أو ذات المستعمرات السابقة مثل النمسا ، ولكن الفوارق الإقليمية تكون أكثر حدة في حالة الدول النامية والتكامل أكثر في الاقتصاديات الناضجة .

أشكال النظم الحضرية ونظريات المراكز «الهوامش»:

ليس النظام الحضري إلا جماع البؤر والأمكنة الأكثر أهمية ونشاطا في الحيز لذا فإنها تعبير عن التركيب المكاني وحركة الناس والسلع ويمكن وصف التركيب في إطار تحليل جغرافي للأوضاع الحالية أو منظور تاريخي يبين طبيعة المرحلة الاقتصادية والاجتماعية .

فجرت نظرية كريستالر عن المكان المركزي Central Place Theory جدلا واسعا في منتصف القرن العشرين بحكم أنها أول نظرية جغرافية شاملة عن الموقع والعمران المنتظم ، وزاد من أهميته كونه استنباطيا ومن واقع حقيقي كما كانت مجالا لتطبيق مفاهيم وقواعد الجغرافية المعاصرة وتقوم فرضياتها على أنه سهل متجانس في الخصائص الطبيعية وكثافة السكان والدخول الاقتصادية فإنه ينشأ عمران منتظم في تباعد مراكزه الريفية ثم تنشأ أمكنة ذات أفضلية تضم الخدمات والوظائف المركزية Central Functions وهي التي تخدم ظهير المركز عكس الوظائف والسلع اللامركزية والتي تخدم سكان المكان نفسه ، ولكل مكان مركزي إقليم يتخذ غالبا شكل المضلع السداسي ونسبة لتفوق بعض المراكز في الأفضلية النسبية فإنه تنشأ رتبة أعلى من الأمكنة المركزية تحوي إلى جانب الوظائف الجديدة الأرقى حزمة الوظائف والخدمات التي في الرتبة الأدنى ، كما أن أقاليمها الأكبر مساحة تضم المراكز الأدنى وأقاليمها ، وهكذا في تسلسل ينتهي إلى العاصمة الوطنية عبر سبع رتب . والمسافة بين المراكز المتساوية في الرتبة متماثلة ويقل عدد المراكز صوب القمة (Christaller, 1966) .

هذا النموذج الذي طرحه أيضا Losch الألماني ولكن بتفاصيل مختلفة قليلا يمثل في الحقيقة العمران المثالي النموذجي الذي يحقق للبشر أقل تكاليف للحراك وأعلى مردود اقتصادي للسوق في ظل تنافس عادل Perfect Competition وفي نظام حضري مثل هذا فإنه تتحقق قاعدة الرتبة ـ الحجم ، كما يتحقق الرفاه البشري بعدالة في الحيز الجغرافي ، ويظل هذا النموذج هو هدف التخطيط الإقليمي والحضري على مستوى النظام الوطني وفي التركيب الداخلي للمدينة الواحدة .

بيد أنه توجد عدة عوامل تربك هذا الانتظام المنشود بفعل الطبيعة أو البشر أو كليهما مما ينتج نظم حضرية متناقضة للنموذج السابق وتتفق في عموميا تها مع نمط الرئاسة Primacy لكنها تختلف في التفاصيل ، وأهم تلك العوامل هي :

١ ـ خصائص الوسط الطبيعي تباين صفات الأمكنة من حيث الطبوغرافيا ، موارد المياه . . إلخ .

٢ ـ النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي ومجموع القرارات ، والقيم السائدة ونظم الملكية . . إلخ .

٣ ـ تاريخ التنمية . قرارات الماضي تؤثر في التركيب المكاني الحاضر .

٤ ـ التطورات التكنولوجية مثل تطور الصناعة ، النقل ، بدرجات غير متساوية في الحيز .

تؤجج هذه العوامل التنافس المكاني وتبعده عن الانتظام وتؤدي في المدى البعيد إلى اختلافات مكانية وفوارق إقليمية ربما تكون حادة داخل البلد الواحد ، حيث إنه ما إن تنشأ الأفضلية النسبية في مركز ما حتى يبدأ في استقطاب عناصر الإنتاج النادرة والمصفاة من هجرة الشباب والكفاءات ورؤوس الأموال ، ويعبر Myrdal عن هذه الآلية بمصطلح السببية الدائرية التراكمية Circular Cumulative Causation وينشأ التراكم من انبثاق عوامل جديدة للجذب بناء عليها (Myrdal, 1957) ويشير إلى تأثيرات هذه العملية السلبية المرتدة Backwash Effects من تلوث وسلب مقدرات الأقاليم الطاردة . . إلخ .

يكتسب نموذج مايردال أهميته من كونه أدخل بعدا مكانيا في حوار اقتصادي كان يجري عادة في أطر مجردة من ذلك البعد ، وفي أنه حاول تطبيق نظريته هذه على واقع الدول النامية وتفسير عملية التخلف ، وعلى النقيض من ذلك كان هناك المدافعون عن هذا النموذج مثل Perroux الذي صك مصطلح «قطب النمو» (Growth Pole) و (Perroux, 1950) و (Budville, 1957) وردت ملخصه في (Darwent, 1975) الذي ربط بين ذلك المفهوم المجرد والعمران واقترح مفهوم المركز Centre كحاضرة مستقطبة وتولى أمثال Hirchmann الدفاع عن النموذج وتتلخص كل الدفاعات في :

١ ـ أن عملية الاستقطاب Polarization عملية طبيعية Natural Mechanism حيث تنبثق أمكنة ذات أفضلية وتسود حالة من اللاتوازن تنتهي إلى التوازن .

٢ ـ أن قطب النمو يحقق وفورات أو اقتصاديات الحجم Scale Economies واقتصاديات التجمع Agglomeration Economies ووفورات التحضر Urbanization Economies .

٣ ـ تحقق عملية الاستقطاب تأثيرات إيجابية في الهوامش الفقيرة أسماها Hirschmann بتأثيرات الانتشار Spread Effects تتمثل في ارتفاع الأجور نسبة للهجرة وظهور سلبيات الحجم في قطب النمو مما يزيد من الأفضلية النسبية للمراكز الهامشية (Hirschmann, 1958) ، وعلى النقيض مما يذكره Myrdal كم يضيف Hurst أن تطور قطب النمو يؤدي إلى وجود توتر في الهوامش يدفعها للنمو ثم ينشأ لا توازن جديد وهكذا يتطور النظام كله لأعلى (Hurst, 1975) .

ويوجد في حقل الاقتصاد مناصرون لآراء Myrdal ولكن عبر نماذج نظرية جبرية (أهمها نموذجي Prebisch و Seers انظر قائمة المراجع وهما ملخصتان في Thirlwall, 1983 والذي يحبذ اعتبارهما مع ذلك النموذج نظرية واحدة) .

ما يهمنا هو شكل الحيز وتركيبه المكاني الناجم عن الاستقطاب ، إن كل الكتابات التي أسلفت إليها الإشارة تحدثت عن قطب نمو وهامش ، وإن كان البعض يتجاهل بعدها المكاني ويتحدث عنها كأشياء مجردة ، وأحيانا يعبر قطب النمو بالمركز Centre ، هذا النموذج ثنائي التركيب يعبر عنه الجغرافيون والاقتصاديون بصور شتى ، ويعتقد Thirlwall بوجود مركز آحادي وهوامش محيطة به Mono - Core وفي حالات أخرى وجود مراكز متعددة - Poli Core تحيط بها الهوامش ، (Thirlwall, 1983) كما أنه يعيد تقسيم المركز أو القلب إلى ثلاثة أقاليم (شكل ١) :

- المدينة المركز أو القلب المدني Core City
- ضواحي القلب المدني Core Suburd
- ظهير القلب المدني Core Hinterland

وهو تصنيف يتوافق إلى حد كبير مع حالة بعض الدول النامية ويرتكز على الموقع الجغرافي للتركز السكاني والاقتصادي ودرجاته كما أن Freidmann (وهو مبتدع مفهوم القلب الهوامش) يشير إلى شكل آخر (Freidmann, 1966) :

- القلب Core
- الهوامش Periphery والتي يعيد تقسيمها إلى :
  - هوامش متطورة إلى أعلى Upward Periphery
  - هوامش متدهورة Downward Periphary
  - مناطق التخوم Resource Frontiers
  - مناطق لمشكلات الخاصة Problem Areas

شكل (١)
أنماط نموذج القلب ـ الهوامش

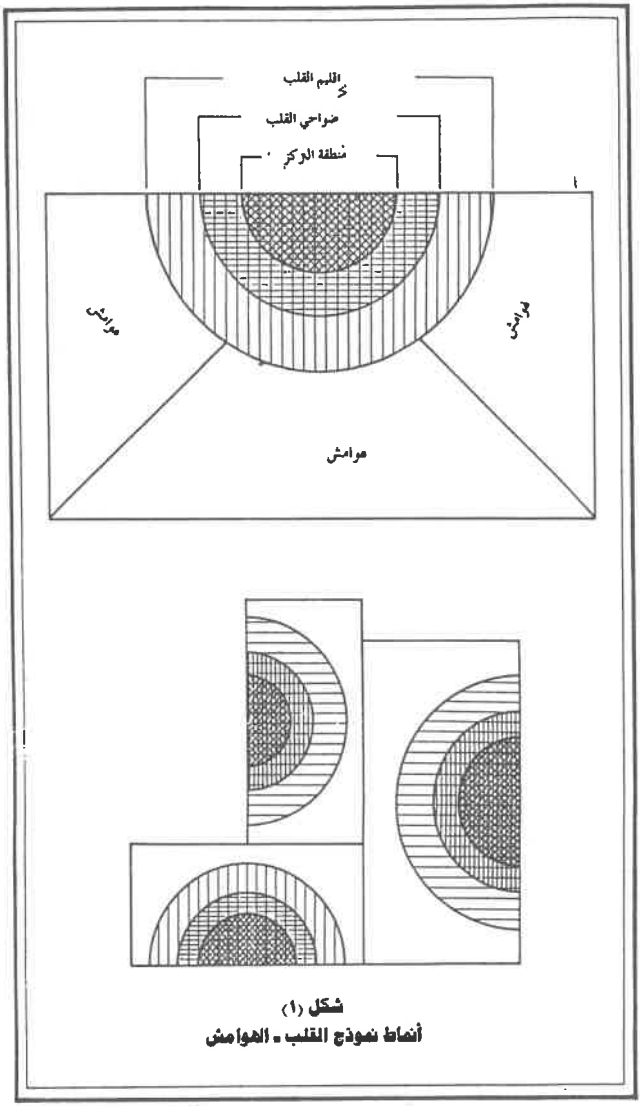

شكل (١)
أنماط نموذج القلب ـ الهوامش

المصدر : (Chakravorty, 1994) .

ويمكن دمج النموذجين السابقين ليحدث تكامل لأن أحدهما يهتم بتصنيف القلب والآخر بتصنيف الهوامش مع وجود احتمال تداخل القلب في التصنيف الأول بالهوامش المتطورة لأعلى في التصنيف الثاني .

ويعرض Freidmann نموذجا آخر ذا بعد تاريخي هذه المرة حيث يفترض تطور النظام المكاني من نمط بدائي منعزل قليل التفاعل إلى نمط رئاسي يسبب فجوة إقليمية ومن ثم نمط متوازن ومتكامل ، نموذج أشبه ما يكون بنظرية المراحل Stages Theory لروستو ، ولكن من منطلق جغرافي (Rostow, 1960) ، ووصول النموذج إلى مرحلة النضج والتوازن يثير مسألة هامة وهي : ما هي الآليات التي تعمل في اتجاه التوازن؟

ينشأ عدم التوازن في رأي مؤيديه حين توجد صدمة Shock أو نقلة اقتصادية أو تكنولوجية والتي تمثلت في أوروبا إبان الثورة الصناعية أي منتصف القرن ١٨ والتي مثلت في تصنيف Ros-tow مرحلة الانطلاقة Take - off ويؤثر ذلك في الحياة المعيشية لكثير من السكان مما يعني عدم تحقق العدالة Equity ولكن في نفس الوقت تتحقق الكفاءة Efficiency ، أي العائد الاقتصادي الأكبر ، وقد ذكرنا العوامل التي تزيد من ربحية عدم التوازن وتركز السكان في مراكز قطب النمو من مدن كبرى مثل اقتصاديات التجمع والتركز والحجم والتحضر وهي مصطلحات ظهرت في الأدبيات الجغرافية الاقتصادية . (راجع مثلا : Isard, 1975) ويزداد التركز السكاني بمضي الاستقطاب والهجرة من الهوامش للمركز .

لكن استطراد التركز يؤدي إلى :

- نشأة سلبيات الحجم ، التلوث ، الازدحام .
- زيادة عرض العمل في القطب ومدنه الكبرى وارتفاع الأجور مقابل انخفاض في الهوامش وذلك لازدياد تكاليف المعيشة ، إن إحدى مبررات ارتفاع الأجور هي التعويض عن حياة الريف والمدن الصغيرة .
- هجرة رأس المال من المدن الكبرى بالقطب إلى الهوامش لتحسن وتفوق الأفضلية النسبية خاصة مع تحسن البنى الهيكلية وربما السياسات الحكومية التي تزيد من تكاليف الإنتاج بالمدن الكبرى (ارتفاع الضرائب ، الحد من الاستثمارات الجديدة . . إلخ) ، فضلا عن السلبيات المذكورة وقانون تناقص الغلة Deminishing returns وانتشار التعليم في الهوامش (Alonso, 1969) .

المناهضون:

إذا كان نموذج ـ المركز ـ الهوامش سواء في صورته المجردة من البعد المكاني Denaturelized Space - Aspatial له مناصرون أوردنا آراءهم في حتمية انتشار التأثيرات الإيجابية والاتجاه للتوازن الطبيعي ، فإنه يوجد مناهضون غير متفائلين يرون أن اللاتوازن عملية مستمرة ، وهناك انتقادات من داخل مدرسة التنظيم المكاني تأتي من المدرسة السلوكية Behaviouralists والتي تختلف في تفسيرها لتركيب الحيز حيث إن العامل الأساسي في نظرها هو قرارات الأفراد والتي تتأثر بدورها بالصور الذهنية عن البيئة والخلفيات الثقافية والاجتماعية . . إلخ . والإدراك المكاني Spatial Perception ، والقول إن عملية التغير المكاني يجب أن يُنظر لها من منطلق انتشار المبتكرات والأفكار (نظريات الانتشار (Diffusion Theories) أو أن التخلف عن الركب الغربي هو نتاج القيم الاجتماعية والنظم السياسية التي يجب أن تتبدل (نظريات التحديث Modern-ization Theories) ، هذه الانتقادات تأخذ صورة مجردة ولكنها أحيانا تأخذ بعدا مكانيا ، بيد أن النقد الأكثر حدة هو الذي يأتي من خارج مدرسة التنظيم المكاني وروافده المشار إليها ، ومن الاتجاه الراديكالي الذي ميز العقود الأربع التالية للثورة الوضعية الكمية إن صحت التسمية ، وتتلخص آراؤها في الآتي :

١ ـ تنتشر عملية التصنيع Industrialization بأسلوب غير متساو مما يكون في صالح شرائح اجتماعية وتسعى هذه الجماعات إلى تثبيت النظام المنبثق لمصالحهم الدائمة .

٢ ـ هذا يعني تأكيد نظام الشرائح الاجتماعية القائم بالفعل والذي يتجسد مكانيا إلى تقسيم ثقافي أو حضاري للعمل Cultural Division of Labour وهذا يثبت الفوارق والخصائص العرقية للقلب المهيمن والهوامش التابعة للنماذج الاجتماعية .

٣ ـ إن التنوع الصناعي المرتبط بالحداثة في القلب المهيمن يشوه التطور في الهوامش والتي تضطر للتخصص في وظائف مكملة Complementary Functions وبسيطرة من الخارج وربما توجهت لتصدير سلع أولية ، كما أن الدولة قد تسعى لمزيد من التوطن الاقتصادي في المركز .

٤ ـ يؤدي الاحتكار الدائم لتجارة الهوامش ونظام القروض والعمالة بنظام منبثق من القوى والمؤسسات في القلب إلى عدم تحقق المساواة في الثروة بين القلب والهوامش .

٥ ـ يتأكد هذا النمط من العلاقة باستمرار بتركيز الدولة للموارد في المركز والعزل الاجتماعي للأعراق والديانات واللغات في المناطق الجغرافية الأخرى والتي أسماها البعض «المستعمرات الداخلية Internal Colonies» .

٦ ـ يعتقد بعض الراديكاليين أن هذا النموذج لا يجب نقاشه في إطار الدولة الواحدة بل على مستوى العالم بحيث انبثقت نظرية جديدة تسمى نظرية النظام العالمي World System Theory ، (انظر على سبيل المثال Wallerstein, 1974, 1980) وإلا كيف نفسر ديمومة التخلف في الدول النامية بتحليل وحدة مكانية واحدة ذات رتبة دنيا؟ إن القلب يتمثل في العالم الرأسمالي الذي يتركز به قوة العمل عالية التقنية والصناعة الحقة ، بينما الهوامش هي البلدان الفقيرة ذات العمالة الرخيصة غير الماهرة ، والتي ينبني اقتصادها على تصدير المواد الأولية والتي يتحكم المركز في أسعارها وفقا لقوى السوق ، ولكن لما كانت السوق الرأسمالية هي المستهلكة الأساسية في شروط التجارة لا تكون عادة في صالح الهوامش (Wallerstein, 1980) .

٧ ـ إن الآليات التي تقول بسيادة الانتشار في نهاية المطاف مردود عليها بوجود عملية تراكمية للغنى في القلب والفقر في الهوامش بصورة مستمرة (Myrdal) وعلى سبيل المثال فإن شق الطرق لا يؤدي كما هو المفترض إلى ازدياد منفذية الهوامش وازدياد أفضليتها النسبية بقدر ما دلت التجارب على أنها تؤدي لإفراغ الهوامش كما حدث في مدينة ساو باولو وظهيرها (Ter-nent, 1976) ، والآلية القائلة بأن استمرار ارتفاع الأجور في المركز لعوامل شتى تؤدي إلى هجرة عناصر الإنتاج للهوامش مردود عليها بأمرين أولهما أن النمو السكاني المفرط والهجرة المستمرة للقلب قد يؤدي إلى انخفاض الأجور بها ربما بدرجة أكثر من الهوامش ، وهذه أهم ظاهرة في المدن الفقيرة ، ويسمى وجود فرص عمالة أقل من عرض العمل المتعاظم بالتحضر الزائد Overurbanization ، أو أن الاستثمار قد يتحول من نمط كثيف العمالة Labour in-tensive إلى النمط كثيف رأس المال Capital Intensive كما تسعى المؤسسات دائما إلى وضع حد أدنى للأجور متساو إقليميا ولا يخضع آنذاك لقوى العرض والطلب .

٨ ـ قد تؤدي السياسات الحكومية إلى مزيد من التركيز في القلب حتى لو كان ذلك في غير صالح الدخل الوطني مقارنة بسياسة عدم التركز (Neutze, 1965) .

هناك ردود على المناهضين الراديكاليين أهمها أن نقدهم لا يمكن استخدامه وظيفيا في التخطيط للتنمية هو نقد لأمر قد يكون واقعا لكن غير مترجم إلى صورة مكانية ومعظم الآراء تنبثق من حظيرة الحتمية التاريخية وصراع الطبقات ، وحتى هذه المبادئ يحيد عنها الراديكاليون حين يتعرضون لقضايا العالم النامي ويستبدلون الطبقات بالأعراق .

بيد أننا لن نستغرق في نقد النقد لأن هذا يعني التعرض بالتفصيل لنظريات عديدة مثل

شكل (٢)
مراحل التطور في النظام المكاني

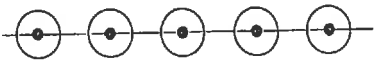

١ : مراكز محلية Local Centres متكافلة وبدون هيراركية

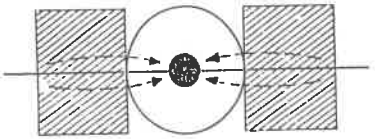

٢ ـ مركز رئاسة أحادي

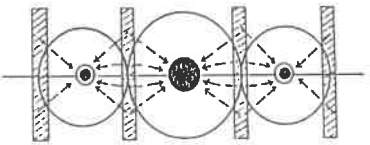

٣ ـ مركز رئاسي وطني ومراكز ثانوية هامشية ذات قوة

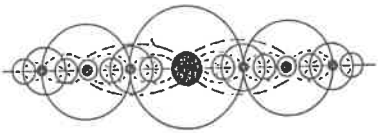

٤ ـ نظام حضري متفاعل وظيفيا

المصدر : (Chakravorty, 1994) .

الاقتصاد الثنائي ، ونظريات التبعية Dependency Theories الكلاسيكية منها والحديثة ، كما أنه يجرنا لقضية اللاتوازن الإقليمي على المستوى العالمي بينما نحن نناقش الموضوع في إطار دولة واحدة ، لكننا نذكر هنا الهدف النهائي لأغلب المعارضين هو القول بأن النظام الرأسمالي من طبيعته تركيز النمو وخلق شروط تجارة لصالح المركز وحتى في حالة تصدير الصناعة لهوامش العالم فإنما تحت شروطها وسيطرتها واستنزاف عائدها دون وجود تقدم حقيقي في الدول النامية ، ناهيك عن ابتذال أسعار سلعها الأولية وهي مصادر دخلها الأساسية مما يعني ضرورة تغيير النظام العالمي بأكمله .

الدراسات التطبيقية:

مع كثرة الجدل النظري سواء من قبل أولئك الذين طرحوا نماذج مجردة وغياب البعد المكاني Aspatial Models أو الذين طرحوا نماذج ذات بعد مكاني Spatial(مثل شكل ١ و٢) فإن اختبار هذه النماذج لم يكن بنفس الثراء ، وكانت أهم هذه الدراسات هي التي أجراها Wil-liamson على الولايات المتحدة الأمريكية و٢٤ دولة ، وكانت أهم النتائج هي التقلص المستمر في فوارق الدخول الفردية الإقليمية بين الولايات المختلفة وكذلك تقلص الفجوة الإقليمية في الولاية الواحدة بين مقاطعاتها وذلك في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ . ولاحظ أن الفجوة الإقليمية تأخذ في الدول المتقدمة شكل المنحنى الجرسي أي أن بداية التنمية تشهد توازنا ثم تنشأ الفجوة الإقليمية وتزداد بمرور الزمن لكنها تقل تدريجيا وتتجه نحو التوازن ، ولكن الدول النامية مثل الهند والبرازيل عكست نتيجة مغايرة هي وجود اتجاه نحو مزيد من اتساع الفجوة الإقليمية مما يعني أنها تسير في نفس دروب التنمية الغربية (Williamson, 1965) ، وأثبتت الدراسة ما ذهب إليه Kuzents بوجود منحنى جرسي في حجم الفجوة الإقليمية وأنه أقل في الدول المتقدمة (Kuzents, 1965) .

دعمت دراسة الشخص عن عينة من الدول نفس النتائج تقريبا حيث ثبت وجود علاقة سلبية في الدول المتقدمة بين مؤشري الرئاسة Primacy والتقدم Development حيث إن زيادة الهيمنة تعني قلة مؤشرات التطور الاقتصادي ، أما في مجموعة الدول النامية فقد ثبت العكس ، أي أنه كلما زادت درجة الهيمنة والتركز السكاني في القلب الاقتصادي زادت كذلك قيمة مؤشرات التنمية El-Shakhs, 1972 ووردت ملخصة في (Ternent, 1976) .

وهي نفس النتيجة التي قال بها Burns ولكن بطريقة مغايرة ، حيث خلص عبر دراسة للدخل الوطني والإقليمي في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥ بأن التنمية تشهد

في البداية نموا للدخل الوطني ككل ويعقب هذا تغيير في هيكل العرض والطلب على السلع خاصة تلك التي ترتكز مرونتها Elasticity على الدخل العالي ، وفي المرحلة الثالثة يزداد الإنتاج الإقليمي وبدرجات متفاوتة اعتمادا على نوعية الإنتاج أو التركيبة المهنية Occupational Mix وبزيادة الطلب على المنتج الإقليمي يزداد الطلب على مدخلات الإنتاج من قوة عمل ورأس مال وعلى الإنتاج نفسه ، وكل هذا يترجم إلى ازدياد الدخول والإقليمية ، وهذه الاستجابات الإقليمية للنمو الوطني تعكس عملية التكامل الاقتصادي وبقدر ما يوجد تقارب في درجات الاستجابة ، والتي تترجم إلى ارتفاع في الدخول ، بقدر ما تكون قوة التكامل المكاني الوطني ، وبمعنى آخر فإن التنمية تشهد تركيزا على النمو الوطني ككل وربما عبر أقطاب نمو ونظام هيمنة ووجود فجوة إقليمية في الدخول ، ولكن بمضي الوقت تقل تلك الفجوة حيث تبدأ الأقاليم الهامشية في تحقيق معدلات نمو ودخول أعلى من المتوسط الوطني (Burns, 1986) .

أما أحداث الدراسات التطبيقية في هذا المجال فهي لـ Chakravorty, 1994 والتي تناولت أيضا طائفة من الدول المتقدمة والنامية المتفاوتة في موقعها على خارطة التقدم الاقتصادي ، وخلص إلى نتائج مماثلة لكن أهمها أن انعكاس عملية الاستقطاب Polarization Reversal تأخذ بالفعل شكل المنحنى الجرسي ولكن كيف يحدث الانعكاس ، وما هي مراحله . .؟

كما يتبين من شكل (٣) فإن انعكاس الاستقطاب وبداية توقف التركز تنشأ أولا في القلب المدني Core City ويعقبها الانعكاس في مجمع القلب Core Agglomeration ، أي بمجمع القلب المدني وضواحيه ، ثم يبدأ الانعكاس في معدلات النمو الحضري بين الأقاليم Inter Urban ، وفي المرحلة الثالثة في إقليم منطقة الاستقطاب Core Region وهي كوكبة المدن المحيطة بالقلب ، وأخيرا تبدأ آليات انتهاء الفجوة الإقليمية أو تناقضها إلى أقصى مدى ، قد درس Chakravorty بلدانا بعينها ودخولها الإقليمية وتطور الفوارق وخلص إلى وضع الفليبين والبرازيل واليابان في مدرج يمثل هذه المراحل بنموذجه المقترح في الشكل(٣) .

الخلاصة أن كل الدراسات التطبيقية تثبت مسألة حتمية الاتجاه الطبيعي للتوزان الإقليمي في الدول المتقدمة ، وأن الدول النامية أو بعضها بدأت في المسير بنفس الاتجاه ولكن لم يثبت للآن نجاح دولة منها في تحقيق التوازن خاصة مع وجود متغيرات جديدة مثل ارتفاع معدلات الديون وانبثاق نظام اقتصادي جديد يرمي للهيمنة على تلك الدول وتخلص تلك الدراسات إلى أنه توجد نقطة في تاريخ التنمية يجب أن يبدأ فيها انعكاس الاستقطاب عبر التدخل الحكومي ودعم الأقاليم .

شكل (٣)
مراحل انقلاب الاستقطاب

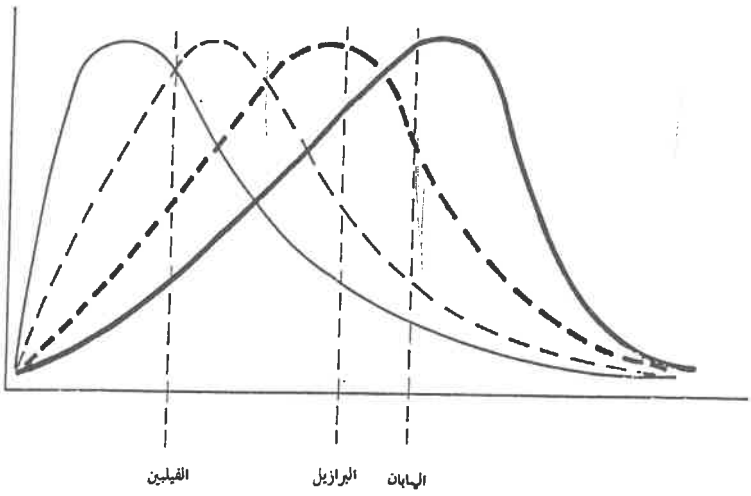

المصدر : (Chakravorty, 1994).

ثانيا: تطور النظام الحضري السعودي

استعرضنا بإيجاز الإطار النظري لمفاهيم التنظيم المكاني والذي كان مقدمة ضرورية لمناقشة النظام الحضري في المملكة العربية السعودية والتوصل إلى النموذج السائد في المملكة وسماته ، إن الاقتصار على تحليل النظام الحضري عوضا عن تحليل النظام المكاني الشامل اقتضتها طبيعة البيانات المتاحة وغياب تفاصيل مثل أحجام الاستثمارات والأجور والصناعة على المستوى الإقليمي والأهم من ذلك تغيرها عبر الزمن .

وإحدى المشكلات هي التصنيف المرحلي لتطور النظام الحضري وما تمثله من تركيب مكاني ، وقد قسم الحماد المراحل في المملكة إلى : (Al- Hammad, 1995)

- **مرحلة ما قبل البترول** : ويقصد بها طوال الفترة السابقة للاستغلال الحقيقي للبترول بعد الحرب العالمية الثانية والتي اتسمت بحضرية وطنية ذات مدن قليلة العدد صغيرة الحجم .

- **مرحلة ما قبل التخطيط** : وهي الفترة الواقعة بين إنتاج البترول وبداية الخطط الخمسية أي ١٩٧٠م والتي شهدت بواكر النمو الحضري المتسارع وتطور البنية الهيكلية الأساسية .

- **مرحلة ما بعد التخطيط** : وهي الفترة التالية لعام ١٩٧٠ حتى الوقت الحاضر واتسمت بالانفجار الحضري والنمو المذهل للمدن عددا وحجما .

كما يصنف الخليفة مراحل التطور الحضري ، ولكن من منطلق الحراك الجغرافي والاجتماعي للسكان (Al - Khalifa, 1995) إلى :

- **مرحلة ما قبل الصناعة** : ويقصد بها كل الفترة الزمنية السابقة لعام ١٩٧٠م .

- **المرحلة الانتقالية** : الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥م .

- **مرحلة الاستقرار الحضري** : ١٩٨٦ فصاعدا .

وسننهج منهجا وسطا ، مع تذكر أن توافر البيانات يؤدي باستمرار إلى صقل التصنيف وإكسابه مزيدا من الواقعية (Harvey, 1969) ، كما أننا سنعمد إلى نقاش الأوضاع في سنوات بعينها هي التي تحققت فيها التعدادات أو أجريت مسوح سكانية ومدنية .

١ـ مرحلة ما قبل التوحد السياسي:

يطلق الأوروبيون ما قبل الصناعة Pre Industrial Stage على كل أشكال التحضر وتركيب المدن وأنساق الاقتصاد في أوروبا قبل عام ١٧٥٠م وهو تاريخ ظهور الثورة الصناعية وانتشار آلة الاحتراق الداخلي ، وفي حالة الدول النامية فإنه لا يوجد تاريخ محدد لأنه يطلق على الفترة السابقة للاستعمار ، وفي هذا إجحاف بالأقاليم التي شهدت حضارات عريقة في أمريكا اللاتينية وفي آسيا وبالأخص في شبه جزيرة العرب والصين والهند والعالم الإسلامي بصفة عامة ، تلك التي شهدت مرحلة حضرية وطنية متقدمة بمقياس عصرها . ولا يعتبر الأمر مجحفا في حالة الشعوب التي عاشت في بدائية حتى جاءها المستعمر .

عرفت شبه جزيرة العرب المدن منذ وقت مبكر يرجعه البعض إلى أكثر من ٢٠ قرنا قبل الميلاد حيث نشأت ممالك عظيمة في قتبان وحمير وسبأ علاوة على الممالك الشمالية وحضارات بادت مثل عاد وثمود لم تعرف تفاصيلها أقدم من تلك الممالك . وكان لاستئناس الإبل في وسط شبه الجزيرة أثره في أن يصبح العرب نقلة التجارة بين عالم المحيط الهندي وآسيا الموسمية وشرق أفريقيا وعالم البحر المتوسط وبلاد ما بين النهرين ، وازدهرت فضلا عن مدن الجنوب ومدن أخرى مثل نجران وجرش والطائف ومكة ويثرب وخيبر ومدائن صالح وتيماء ، وعلى الساحل الشرقي تاروت والجرهاء وجوان وتاج والحنا ، وفي الشمال دومة الجندل وقريات الملح وآثرا (السرياني ، ١٩٩٨م) . . . . . (انظر شكل ٤) .

إن ما يهمنا هنا أن شبه جزيرة العرب كانت تمثل في أغلب عهود ما قبل الإسلام منظومة حضرية متفاعلة حتى في حالات تعدد الوحدات السياسية وانبثقت الأسواق التي كان يحضرها التجار العرب في أقصى الجنوب حتى الشام عبر الدروب المنتظمة لرحلة الشتاء والصيف ، وكان لكل سوق أيام معلومة تتوافق مع حركة القوافل ، لكن الجدول الزمني كان ينتشر على كل صفحة الجزيرة بحيث تتركز التعاملات في سوق واحدة كل مرة (أرباب ، ١٩٩٧ـ خاصة جدول ١) ، وتحولت تلك الأسواق إلى مدن بحكم خصائصها الموضعية والموقعية من وفرة مياه وظهير زراعي ، ولا يمكن القول بأن مدينة معينة تسيدت الأخريات باستثناء عواصم الممالك والمعرضة للتغير ، ولكن كانت لمكة المكرمة مكانتها الخاصة بحكم وظيفتها الدينية وبمجيء الإسلام تعززت المكانة حتى بعد انتقال العاصمة السياسية إلى المدينة المنورة خاصة بعد أن أصبح الحج فريضة وغدت قبلة المسلمين .

لم يستمر هذا النسق طويلا إذ انتقلت الخلافة الإسلامية إلى دمشق ثم بغداد وتوسع العالم الإسلامي وتراجعت شبه الجزيرة العرب إلى الهامشية لا سيما بعد تدهور قيمة السلع المنقولة من بخور ولبان وتوابل ، ويذكر التاريخ أن الفترة من القرن الرابع الهجري حتى مطلع القرن العشرين شهدت اضطرابات متواصلة وحروب ولاة أمويين وعباسيين وأيوبيين ومماليك وعثمانيين ، ويتلخص تاريخ شبه الجزيرة في رغبة كل وال في بسط نفوذه على الولايات الأخرى والاستقلال عن الخلافة وتكوين أسر وراثية حاكمة ، فتغيرت أقدار المدن وأهميتها تبعا للانتصارات والهزائم ، وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ومنه إلى الهند تدهور قيمة موقع شبه الجزيرة وتفككت أواصر التكامل والتفاعل بين مدنه وغدت الأنساق محلية أو إقليمية إلى حد كبير سواء في التجارة أو التنظيم السياسي ولا تكفي هذه العجالة لوصف التغيرات في التركيب المكاني لكل عهد تاريخي لأنه موضوع جدير بأن يدرس منفردا وبالعودة لكتب التراث ، لكن الاتجاه العام واضح هو أن شبه جزيرة العرب وهي أكبر شبه جزيرة على خارطة العالم كانت قد شهدت وفي وقت مبكر نظاما حضريا متفاعلا ومتكاملا سبق بآلياته ودوره في نقل تجارة العالم أقاليم أكثر تحضرا الآن ، وأن ما فرق هذا التكامل هو العامل السياسي وهيمنة الغرب على المحيط الهندي مما أثر على النظام الحضري في شبه الجزيرة وبالتالي في التفاعل المكاني .

منذ اكتشاف الأمريكتين ورأس الرجاء الصالح في وقت متزامن تقريبا في نهاية القرن الخامس عشر بدأ الاستعمار الأوروبي لبقية العالم وازدادات القدرة الاستعمارية بعد الثورة الصناعية وتطور تكنولوجيا النقل والسلاح وتم استعمار كل الأمريكتين وأزال المستعمرون كل رموز وصروح الحضارات الوطنية فيها وأقيمت مدن جديدة كاملة على الطراز الأيبيري والغربي ، وفي أفريقيا تحول الاستعمار من نقاط متفرقة إلى استعمار مساحي لكل القارة ، واختلفت أقدار الأمكنة ، فالشعوب التي كانت في طور البداوة والتنقل خضعت لنمط التحضر الغربي في أشكال المدن والتي كونت بانبثاقها تركيبا مكانيا جديدا وطبقات وعلاقات إنتاج جديدة ، أما المناطق عريقة الحضرية مثل شمال الصحراء فإن الحضرية الوطنية فيها كانت قوية بحيث لم يؤد الاستعمار إلى إزالتها بل إلى إضافة قطاعات حديثة إليها كما في القاهرة وتونس ، أو استحداث مدن جديدة مثل السويس والإسماعيلية وداكار ولاجوس والخرطوم . . إلخ . وتكرر الأمر في الاستعمار الآسيوي الذي لم يكن استيطانا مثل بعض أجزاء إفريقيا ، فإما

شـكل (٤)
المدن قبل التوحد السياسي في المملكة العربية السعودية

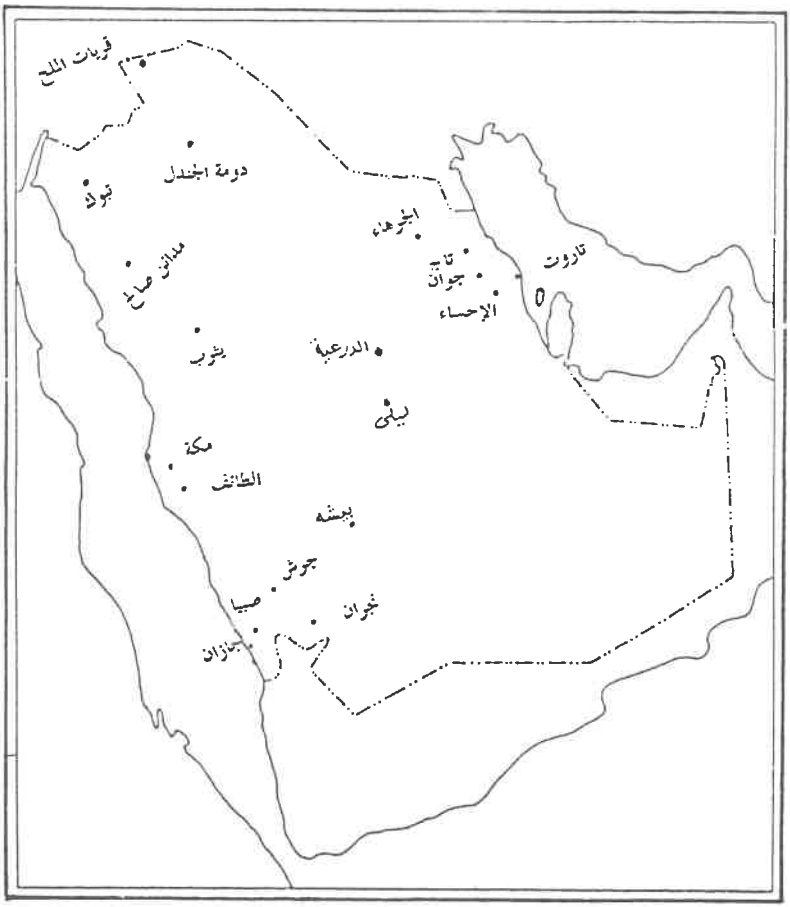

أصبحت المدن الوطنية ثنائية التركيب Dual Structure مثل حيدر آباد ودلهي أو أضاف مدنا جديدة مثل نيودلهي ومدراس وبومباي ورانجون وبانجكوك . .إلخ .

في كل هذه الأحوال تغير التركيب المكاني نسبة لوجود نظام اقتصادي مزدوج Dual Econ-omy به قطاع حديث يتركز حول العاصمة الوطنية والتي تقع غالبا في أغنى الأقاليم إنتاجا وموارد وتتركز به أهم البنى التحتية وعلى اتصال بالسوق العالمية لا سيما عاصمة المستعمر وظهير ريفي ذو اقتصاد اكتفائي قليل الفائض .

لم يبسط الاستعمار الأوروبي سيطرة فعالة على شبه جزيرة العرب باستثناء مدينة عدن وإن هيمن تجاريا وعسكريا على كافة سواحل خليج عدن والخليج العربي ومدنها الفقيرة دون أن تغير من طبيعتها أو تركيبها الاجتماعي ، أما في الحيز الجغرافي الذي تشغله المملكة العربية السعودية الآن فنلاحظ :

أ ـ إنها إحدى البقاع القليلة في العالم النامي التي لم تتعرض للاستعمار الأوروبي خلال القرون ١٨ ـ ٢٠ لعوامل عديدة منها فشل المحاولات البرتغالية في غزو جدة ومكة ولأنها اعتبرت منطقة نفوذ عثمانية ولقداستها التي جعلت هناك تخوفا من استعمارها ثم صحراويتها التي لم تغر بذلك الاستعمار ، وكان حرص العثمانيين على استعمار شبه الجزيرة لعوامل دينية وإسباغ مشروعية وراثة الخلافة العباسية بالهيمنة على المدن المقدسة ، والرغبة في الوصول إلى المحيط الهندي ودخول حلبة الصراع على سواحله .

ب ـ لم يهتم العثمانيون إلا بالمدينتين المقدستين وجدة بينما كان استعمارهم لباقي الأرجاء في شكل متقطع جزري زمانيا ومكانيا أضعفه الحروب المستمرة والثورات القبلية ، ولم ينشأ نظام حضري مستقر ومتفاعل ، واحتفظت أغلب المدن بطبيعتها الوطنية وخطة المدينة الإسلامية الدفاعية ، ولم يدخل العثمانيون أي تغير يذكر حتى في المعمار باستثناء بعض الحصون ومقار الحكم .

جـ ـ اختلفت المملكة العربية السعودية عن بقية الدول النامية في أن النفوذ الذي خضعت له كان إسلاميا بحيث لم يحدث أي تغيير في التركيبة الاجتماعية وأن الهيمنة العثمانية لم تُسهم اقتصاديا في تطوير علاقات الإنتاج أو الانفتاح على السوق العالمية ، كما أن تلك الهيمنة كانت استنزافية في فترة شيخوخة الخلافة العثمانية وفساد ولاتها .

د ـ توجد مظاهر شبه بين حضرية في شبه جزيرة العرب عامة والحضرية الإسلامية في دائرتها

الجغرافية الواسعة مع وجود اختلافات واضحة ، فكما يذكر كوستيللو فإن شكل المدنية الإسلامية وشخصيتها تحددها الفروق الجغرافية ووظائف المدن مما يجعل التركيب الطبقي في كل مدينة صورة عن التركيب الاجتماعي بها (كوستيللو ، ١٩٧٧) . إن هذا ينطبق بالضرورة على علاقات المدن ، وبالتالي التركيب المكاني ، وفي شبه جزيرة العرب ـ وباستثناء عدن ـ لم توجد جاليات أجنبية غير عربية أو أقليات مسيحية كما في حالة المدن الإسلامية في سائر الأرجاء ، أو ما يشبه الإقطاع كما في حالة المدن الفارسية .

كانت الدول النامية المستعمرة الأخرى أسعد حالا في بعض الوجوه ، فرغم تعرضها للاستنزاف الأوروبي فإن بنيتها الأساسية من طرق وطاقة وتعليم كانت متطورة باستمرار فضلا عن الإدارة الحديثة والارتباط بالسوق العالمية .

٢ ـ مرحلة التوحد السياسي وظهور النفط:

توحدت المملكة واتخذت شكلها الحالي عام ١٩٣٢م / ١٣٥١هـ ورغم ما ذكرناه من أنها لم تحظ بمثل ما حظيت به دول المستعمرات الأوروبية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من تطور نسبي في البنى الهيكلية خاصة ذات الحضرية الوطنية العريقة فإنها فاقت تلك الدول في كونها لم تواجه مشكلة تعداد الأعراق والأديان واللغات وأزمة تركز الثروة في إقليم دون أقاليم أخرى ، ووجود فجوة ليست إقليمية فقط بل ارتبطت أيضا بكل عناصر التركيب الثقافي أي فجوة سلالية أدت وما زالت تؤدي إلى حروب أهلية وتوترات اجتماعية ، ذلك أن المملكة رغم تأخر وحدتها السياسية في العصر الحديث إلا أنها مارست تلك الوحدة في أطر مختلفة أزمنة طويلة وملكت عناصر التجانس من وحدة الأصول واللغة والدين وتلخصت مشكلتها في صقل الهوية وتطوير الاقتصاد ، وحبا الله المملكة بالبترول عام ١٩٣٨م على أعتاب حرب عالمية أخرى استغلال ذلك المورد بكفاءة حتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين .

أدى التوحد السياسي وانبثاق عاصمة موحدة وتحديد الوحدات الإدارية وعواصمها إلى تغير أقدار الأمكنة وإلى ظهور هرم حضري واضح زاد رسوخا بسياسات توطين البدو وبسط السلام والقانون وحرية الحركة ، ومن نظام حضري هامشي غير متفاعل على قمته القسطنطينية ممزق داخليا إلى نطاقات نفوذ مشيخات وقبائل إلى دولة واحدة ، وواكب ذلك نمو عدد سكان المدن ونسبة الحضرية من ١٠٪ في بداية القرن الميلادي إلى ٢٠٪ في بداية التوحد ـ ولكن عدد المدن

لم يتجاوز ١٥ مدينة تحيط بها مجموعات قري ومع أن الرياض كانت العاصمة السياسية إلا أن مكة المكرمة ظلت بحكم التراكم التاريخي على قمة الهرم الحضري ولم يتجاوز حجمها ٨٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٠م وتبعتها جدة ثم الهفوف ثم الرياض ، وفي ذلك العام قدر عدد السكان الحضر بـ ٣٠٠٠٠٠ نسمة (Grill, 1984) .

٣ـ التركيب المكاني في ١٩٦٢م ـ ١٣٨٢هـ :

في العقود التالية للحرب العالمية الثانية تسارع النمو الحضري في المملكة بفضل استمرار سياسات توطين البدو ونمط التخطيط القائم على المشروعات والتي تركزت في المدن ، والزيادة التدريجية في أسعار وإنتاج البترول ، وبلغت درجة الحضرية في التعداد الأول ١٣٨٢هـ ٢٤٪ وعدد السكان الحضر ٨٠٠٠٠٠ نسمة من جملة ٣,٣ مليون نسمة ، وعدد المدن + ٢٠٠٠٠ نسمة ١٢ مدينة ، وتربعت الرياض على قمة الهرم الحضري بحجم ١٦٩٠٠٠ نسمة ، وتلتها مكة المكرمة ١٥٩٠٠٠ نسمة ، ثم جدة ١٤٨٠٠٠ نسمة ، وأتت الهفوف والمدينة المنورة ، والطائف في الرتب التالية وبنفس الترتيب وفاقت ٥٠ ألف نسمة ، أما الفئة ٢٠ ـ ٥٠ ألف نسمة فكانت مدن الدمام ـ بريدة ـ الخبر ـ عنيزة ـ حائل ـ الجوف (السرياني ، ١٩٩٨م) ، ولا توجد بيانات عن المراكز دون ذلك الحجم ولكن من المتوقع أن تكون عواصم الإمارات الباقية مثل نجران ، أبها ، جيزان ، تبوك وغيرها قد تجاوزت ٥٠٠٠ نسمة فضلا عن مدن تجارية أو تاريخية قديمة مثل خميس مشيط وصبيا والقطيف علاوة على مدن أخرى .

ما يهمنا هنا أن المدن ٢٠ ألف نسمة فأكثر تركزت في محور يمتد من الدمام حتى جدة وبعرض لا يتجاوز ٣٠٠ كلم باستثناء الجوف وحائل ، ووجود انكسار في السلم الحضري بين مدن الرتبة الأولى (الرياض ـ مكة المكرمة ـ جدة) ومدن الرتبة الثانية التسع الباقيات ، وانكسارا آخر بين مدن الرتبتين الثانية والثالثة مما يعني ظهور ظاهرة الرئاسة Primacy ولكن ليس بأسلوب المدينة الرئيسة Primate City كما هو الحال في أغلب الدول النامية (القاهرة ، دمشق ، بغداد ، الخرطوم ، لاجوس ، دكار . . إلخ) في ذلك التاريخ بل وحتى الآن ، ولكن رئاسة من النمط الإقليمي Regional Primacy كما أسماها Johnston أي انتشار الهيمنة أو قطب النمو في عدة مراكز وليست مدينة واحدة (Johnston, 1984) أو ما أسماها آخرون القلب المتعدد Poli Core (Chakravortry, 1994 ـ انظر شكل ١) والأسباب واضحة يمكن تلخيصها في الآتي :

- اتساع المساحة .
- تعدد المنافذ البحرية .
- التوزيع الجغرافي للوظائف الأساسية (الحج - العاصمة - إنتاج البترول) .
- التطور المبكر لمشروعات البنية التحتية في هذا النطاق .
- تركز الاستثمارات ولكن في عدة أقطاب .
- جاذبية النطاق الأكبر للهجرة الدولية والداخلية وتعدد مراكز الجذب .

إذا طالعنا شكل (٥) والذي يمثل علاقة الرتبة - الحجم في بعض بلدان الشرق الأوسط في الستينيات فإننا نلاحظ أنها جميعا اتخذت نمط الرئاسة ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث اختلفت خلفياتها التاريخية والأيديولوجية والاقتصادية ، ويتبين أن عدد المراكز الحضرية الصغرى في المملكة كانت أقل عددا وأن درجة الهيمنة أكبر من دول أخرى لكنها أقل حدة من دول المدن مثل البحرين ، الكويت ، ليبيا .

شكل (٥)

علاقة الرتبة والحجم في النظام الحضري السعودي ١٩٦٣م
وبعض بلدان الشرق الأوسط

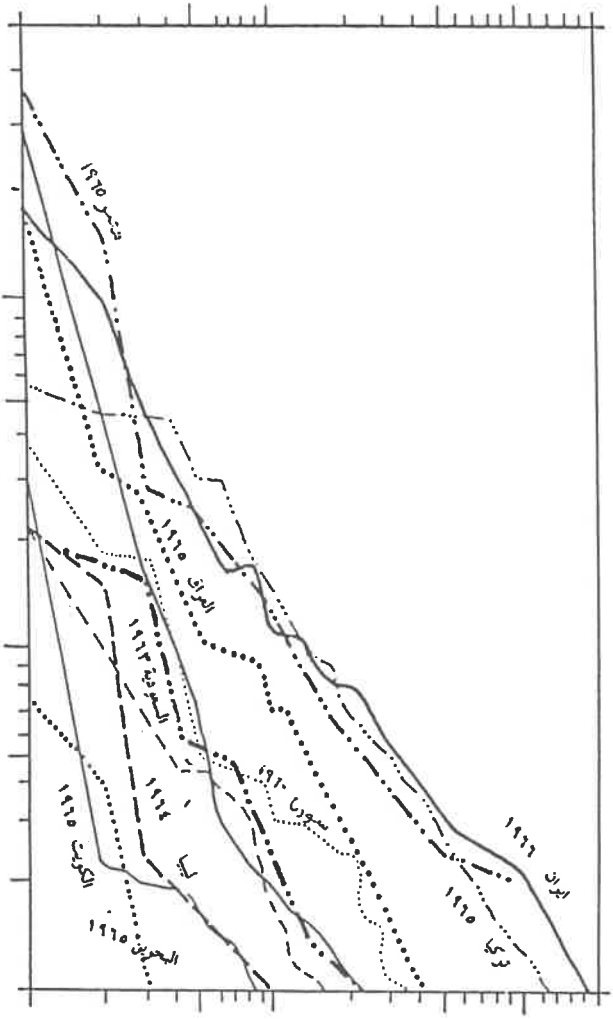

المصدر : (كوستيللو ، ١٩٧٧م) .

لم تصل المملكة في ذلك التاريخ مستوى الدول المتقدمة في معدل الأمكنة المركزية / القرى Central Places /Villages Ratio ولكنها فاقت أغلب الدول النامية وحتى التي سبقتها في الاستقلال السياسي والاستقرار الاقتصادي كما يتبين من الجدول (١) خاصة مع سياسة تركيز القرى المتناثرة والرحل وأشباه الرحل في هجر ومجمعات قروية بها حزم وخدمات قياسية ، وعامة فإن الجدول لا يبين الوضع بصورة حقيقية للتباين المتوقع في أحجام القرى وحزم الخدمات في الأمكنة المركزية .

جدول (١)

معدل الأمكنة المركزية + ٢٥٠٠ نسمة / القرى في بلدان مختارة .

البلد	سنة التعداد	عدد القرى	عدد الأمكنة المركزية	معدل القرى لكل مكان مركزي
الدول المتقدمة (أوروبا) :				
سويسرا	1963	1209	233	5
فرنسا	1964	5075	489	10
السويد	1963	2053	165	12
المملكة المتحدة	1964	4337	277	16
هولندا	1964	2378	147	16
الدول النامية (الشرق الأوسط) :				
المملكة العربية السعودية	1963	11193	71	157
تركيا	1964	44175	219	201
العراق	1963	9186	45	204
سوريا	1963	7550	25	301
اليمن	1962	9532	15	635

المصدر : Johnson, 1970 .

٤ ـ التركيب المكاني ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ:

يعتبر عام ١٩٧٤م/ ١٣٩٤هـ نقلة في التاريخ الديموغرافي والاقتصادي والتركيب المكاني للمملكة العربية السعودية ، لذا يعتبر نهاية لمرحلة وبداية لأخرى مع اختلاف المسميات كما رأينا . ففي ذلك التاريخ بدأ التخطيط الاقتصادي العلمي القائم على دراسات ومسوحات مكثفة ترجمت إلى خطط خمسية أشرف عليها اخصائيون من الكفاءات الوطنية والخبرة الأجنبية وهو التاريخ الذي بدأت فيه المشروعات العملاقة لتطوير النقل والخدمات الاجتماعية والطاقة ومشروعات المياه ، وتعزز هذا الاتجاه بالارتفاع المفاجئ لإنتاج البترول وأسعاره بدرجة مذهلة بعد ١٩٧٤م وتوافر فائض رأسمالي عملاق كفل دعم القطاعين الزراعي والصناعي وتقديم تسهيلات لا نظير لها في المدن من منح الأراضي والقروض العقارية ، ودعم طلاب التعليم العالي ، ومع ذلك فإن المدن الكبرى منها بالذات عجزت في المراحل الأولى عن استيعاب مد الهجرة الريفية البدوية ، وتدفق الهجرة الدولية ، وبدأت القرى المركزية في التحول لمدن صغيرة ، وكان أحد عوامل التركز السكاني انتشار الطرق المرنة والمطارات وسهولة الحراك الجغرافي وكثرة النوبات العقدية في تقاطعات الطرق .

بلغ عدد السكان في التعداد الثاني ١٩٧٤م/ ١٣٩٤هـ ٧ ملايين نسمة ، منهم ٧٩١ ,٠٠٠ من الأجانب بنسبة ١١ ,٨٪ ، وبلغ عدد سكان المدن + ٥٠٠٠ نسمة ٣ ,١ مليون نسمة بنسبة ٤٦٪ ، وتراجعت نسبة الريفية ـ وبدرجة أكبر ـ البداوة ، وتجاوز معدل النمو الحضري في الفترة ١٩٧٣م / ١٩٨٣م ٤ ,٧٪ (Al-Ankari and El-Bushra, 1989) معدل يعتبر عاليا بالمعيار العالي وفائقا ، لكنه كان أقل من نظائره في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، ونلاحظ أيضا :

ـ بلغ عدد المراكز الحضرية + ٥٠٠٠ نسمة ٥٩ مدينة توزعت على فئات الحجم كما في جدول (٥) حيث تجاوزت الرياض وجدة حاجز نصف المليون نسمة ، وتراجعت مكة المكرمة للترتيب الثالث مع اطراد درجة الهيمنة كما يبدو من شكل (٧) ولم يكن التركيز السكاني في المدن فقط حيث يتبين من جدول (٢) أن صافي الهجرة كان لإمارات محور الاستقطاب بصفة عامة وهو ما يؤكده أيضا المنحنى اللورنزي للفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٩٢م ، أي أن الهجرة كانت لذلك المحور مدنه الكبرى والصغرى ، وربما ريفه فضلا عن الهجرة الدولية المطردة .

شـكل (٦)

النظام الحضري في المملكة العربية السعودية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

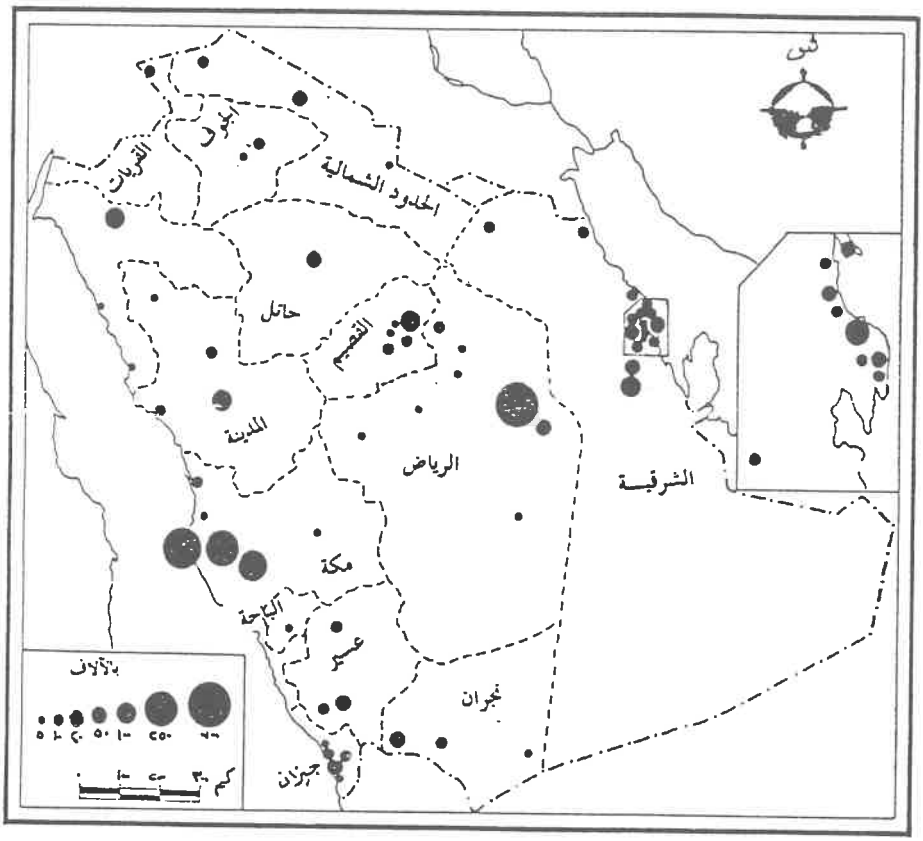

شكل (٧)

علاقة الرتبة ـ الحجم في النظام الحضري السعودي

١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م

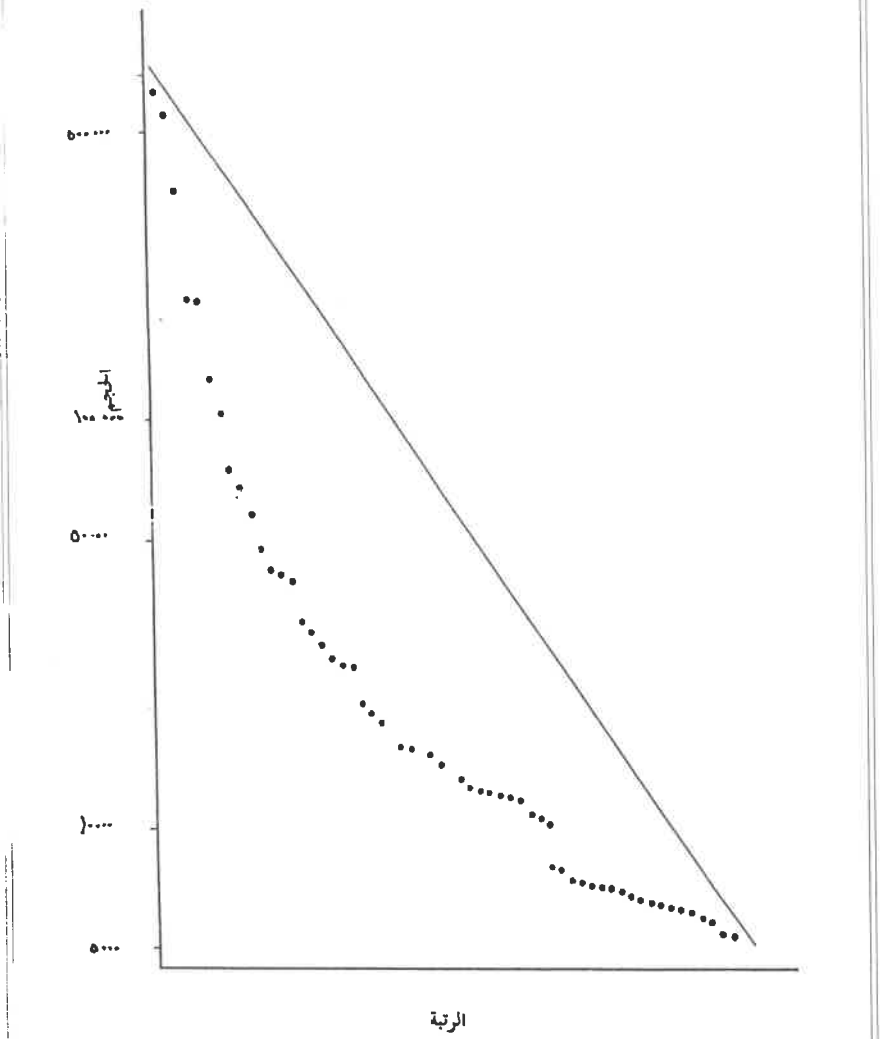

جدول رقم (٢)
مجموع المهاجرين من وإلى كل منطقة إدارية
بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

المنطقة الإدارية	الهجرة القادمة		الهجرة المغادرة		صافي الهجرة
	عـــدد	٪	عـــدد	٪	
الرياض	203514	30,16	66480	9,87	+137034
مكة المكرمة	179252	26,56	86857	12,87	+92395
الشرقية	95539	14,16	20350	3,02	+75189
تبوك	43413	6,42	13490	2,00	+29923
الحدود الشمالية	28137	4,17	11675	1,73	+16462
القريات	9178	1,35	3728	0,55	+5440
نجران	13539	3,01	12950	1,92	+589
الجوف	7064	1,05	15578	2,30	+8514
حائل	17247	2,56	45972	6,81	-28725
الباحة	4281	0,64	48288	7,16	-44007
عسير	26849	3,98	93236	13,81	-66387
القصيم	22064	2,27	89128	13,21	-67064
المدينة المنورة	18612	2,76	87530	12,96	-68918
جيزان	6154	0,91	79571	11,79	-73417
المجموع	674843	100	674843	100	صفر

المصدر :الشمالي (١٩٩١م) .

- تركز ٥٠,٥٪ من جملة السكان الحضر في ثلاث مدن فقط هي الرياض - جدة - مكة المكرمة و١٩,٨٪ في المدن ذات الحجم ١٠٠ - ٢٥٠ ألف نسمة وهي أربع (الطائف - المدينة المنورة - الدمام - الهفوف) و٢٩,٦٪ في المدن التي تقل عن ١٠٠ ألف نسمة وهي ٥٢ مدينة ، والملاحظ أن ٢٠ مدينة تراوح حجمها بين ٥ - ١٠ آلاف نسمة لم تشكل سوى ٤,١٪ من إجمالي السكان الحضر (جدول ٥) .

- شهدت بعض العواصم الإقليمية نموا صاحبه نمو مماثل في ظهائرها وإن كان بدرجة أقل مثل تبوك ، بينما شهدت عواصم أخرى نموا مع تدهور الظهائر نسبة للهجرة ، وتدهور النشاط الاقتصادي التقليدي من زراعة ورعي وصيد مثل جيزان وعسير ، بحيث تكون نموذجا مشابها لنموذج Friedmann من قلب وهوامش متطورة وأخرى متدهورة وثالثة ذات مشكلات (ص ١١) ، ويبين شكل (٨) ولذي اقترحه Dequin كخلاصة للموقف عقب الخطة الخمسية الأولى (Dequin, 1976) تصنيفا مبدئيا للحيز السعودي ونتائج كل آليات التغير التي صاحبت فترة التهيؤ للانطلاقة ، ورغم أن الفراغات غير المظللة في الشكل المشارك إليه اعتبرت مناطق اللامعمور السكاني إلا أنها تضم في الواقع كل شرائح مناطق المشكلات الخاصة .

شكل (٨)

نموذج التركيب المكاني السعودي عام ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م

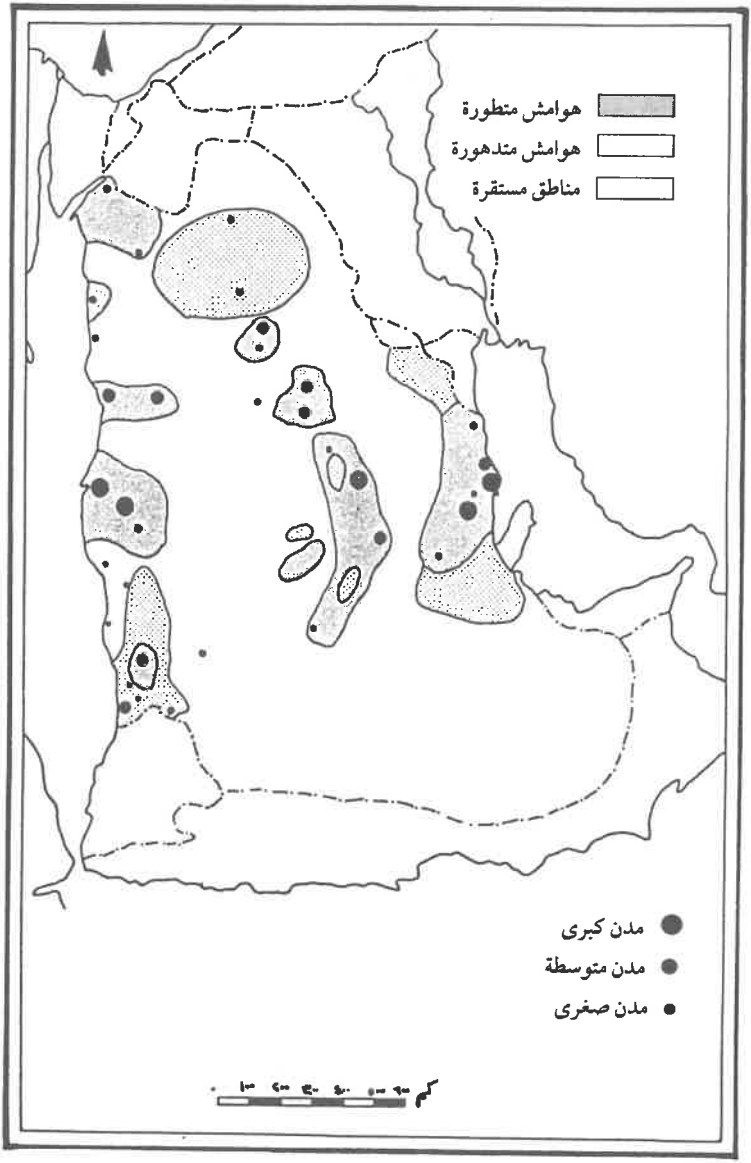

المصدر : (Dequin, 1977) .

٥ـ التركيب المكاني في ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ:

أجرت وزارة الشئون البلدية والقروية مسحا لكل المدن في هذا التاريخ وأصدرت تقريرا فنيا وأطلس لكل مدينة وملخصا (وزارة الشئون البلدية والقروية ، ١٩٨٨م) . وكانت الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧م قد شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية عملاقة ، وشهدت بداية الخطة الرابعة ، واكتملت البنى الهيكلية الأساسية الكبرى وتطورت الخصائص الديموغرافية وحقق النمو الطبيعي للسكان أعلى معدلاته وتدنت معدلات الوفيات وتنامت الهجرة الوافدة وتجاوز عدد غير السعوديين ٣ مليون نسمة من إجمالي السكان البالغ ١٣ مليون نسمة ، كما ارتفعت درجة الحضرية إلى ٥٥٪ ، وعدد السكان الحضر إلى ٣ , ٧ مليون نسمة ، وزاد عدد المدن إلى ٨٧ مدينة .

أثبتت بيانات المسح اتجاه السكان لمزيد من التركيز المدني ، حيث :

- ظهرت لأول مرة في تاريخ شبه الجزيرة العرب مدينتان مليونيتان هما الرياض ٤ , ١ مليون نسمة ، وجدة ٣ , ١ مليون نسمة ، كما زاد عدد المدن + ٢٥٠ ألف نسمة من ٣ إلى ٨ وإجمالي سكانها من ٥٠٪ عام ١٩٧٤م إلى ٣ , ٧٠٪ من السكان الحضر ، (انظر جدول ٥) .
- قلت نسبة سكان المدن في كل الفئات التالية ، فرغم زيادة عدد المدن في الفئة ١٠٠ ـ ٢٥٠ ألف نسمة من ٣ إلى ١٠ مدن إلا أن نسبة سكانها هبطت من ٣ , ٦ إلى ٤ , ٨٪ وانخفضت مدن الفئة ٥٠ ـ ١٠٠ ألف نسمة من ١٠ ـ ٨ مدن ونسبة سكانها من ٦ , ١٠ إلى ٢ , ٤٪ ، كما أن المدن في الفئة ١٠ ـ ٢٥ ألف زادت عددا من ١٩ إلى ٣٥ مدينة ، وانخفضت نسبتها من ٧ , ٨٪ إلى ٣ , ٧٪ ، وظلت مدن الفئة ٥ ـ ١٠ ألف نسمة على حالها أي ٢٠ مدينة ، ولكن نسبة السكان انخفضت من ١ , ٤ ٪ إلى ١ , ٢٪ .

لا توجد بيانات عن إجمالي سكان إمارات المملكة[1] في هذا التاريخ ، ولكن من البديهي أنه شهد تركزا مماثلا في إمارات القلب أو المحور الاقتصادي .

يشير بعض الكتاب إلى مشكلات هذه المرحلة الانتقالية وصعوباتها ولكننا سنرجئ سردها ونبحث عن مسمى مناسب للمرحلة ، فقد تجاوزنا الآن مرحلة ما قبل الصناعة ، والمرحلة

(١) كانت المملكة العربية السعودي تنقسم إلى ١٤ إمارة في تقسيمها الإداري ، وبعد عام ١٤١٥هـ أطلق اسم «منطقة» بدلا من إمارة ، كما أن إمارة القريات أدمجت في إمارة الجوف في تعداد ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

الاستعمارية ، وانتقلنا إلى ما يشبه المرحلة التجارية ، وهي الفترة التي اختلفت فيها أقدار الدول في نفس الدائرة الثقافية ومساراتها نسبة لديناميكية الأحداث وكثرة الحروب ، لذا نجد التنوع وتذكر أبو لغد أن عملية التحضر في الشرق الأوسط (آنذاك) لا ينطبق عليها نموذج التبعية Dependency Model ولا نموذج الدول التي تحررت من الاستعمار في وقت حديث للغاية Decolonized Model ، وتقترح ٥ نماذج متباينة هي (Abu Lughod, 1981) :

١ ـ الدول حديثة الاستقلال Neo Colonial وهي تونس والمغرب .

٢ ـ دول الأيديولوجيات الشمولية والتعدد الأثني Corporatists الجزائر ـ العراق ـ سوريا .

٣ ـ الدول المعتمدة على الهبات Charity Cases مصر ـ الأردن ـ الضفة الغربية وغزة ـ ولبنان .

٤ ـ البترول والرمال Oil and Sands دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا .

٥ ـ دول العالم الرابع Fourth World وهي الدول مفرطة الفقر ، جنوب اليمن ـ شمال اليمن ـ السودان ـ موريتانيا ـ الصومال .

ورغم أنه تصنيف مثير للجدل ، ومبني على منطلق راديكالي يفتقد بُعد الحيز أو شكل النظام الحضري إلا أنه يثير قضايا كثيرة أهمها أن الدراسات الحضرية كانت من القلة بحيث تركت الباب مفتوحا أمام اجتهادات مبنية على أفكار مستعارة وتشكل مسمياتها صدمة أحيانا ، فالمسمى المقترح لدول الخليج ينافي حقيقة التطور الصناعي والمدني الذي حدث ، كما أنه تصنيف قام على أحداث عارضة ليس لها ديمومة مثل حداثة الاستقلال والشمولية والاعتماد على الهبات . . إلخ ، وهو تصنيف لم يتكرر حتى في الأدبيات الراديكالية اللاحقة .

إذا تجاوزنا البحث عن مسميات المرحلة فإن أهم ظاهرة تستدعي الانتباه هي تعمق التركز السكاني مما يعني تلقائيا ظهور الفجوة الإقليمية وما يتبع ذلك من فوارق في الدخول الفردية الإقليمية والتوزيع الجغرافي لمؤشرات الرفاه البشري أي أهم خصوصيات التحول للصناعة .

٦ ـ التركيب المكاني والنظام الحضري ١٩٩٢م/١٤١٣هـ

اخترنا هذا التاريخ لوجود تعداد به هو الأخير حتى الآن ، ولأنه يمثل مرحلة أسماها الحماد الاستقرار الحضري Urban Stability (Al - Hammad, 1995) ولو أن هذه التسمية توحي بأن عملية التحضر وصلت إلى مداها وأقصى تكاملها ، والاتجاه الطبيعي نحو التوازن وهو ما ينافي

الواقع كما سنرى ، واقتصاديا يمكن وضع المملكة في مرحلة التهيؤ للانطلاقة والأحرى مرحلة الانطلاقة ، وقد بلغ عدد السكان ١٦,٩٣ مليون نسمة ١٩٩٢م/ ١٤١٣هـ منهم ٤,٦ ملايين مقيم ، أي بنسبة ٢٧,٣٪ ، وفي ذلك التاريخ أيضا كان معدل النمو السكاني الطبيعي السنوي يتجاوز ٣,٤٪ وانخفضت معدلات الوفيات إلى أقل من ٥ في الألف (World Bank, 1994) ، أي أن المملكة وصلت ذروة مرحلة النمو الباكر الديموغرافية Early Expanding ، ويبين الجدول (٥) أنها وصلت في الوقت نفسه مستوى عاليا من درجة الحضرية ٧٣,٩٪ وهو ما يزيد كثيرا عن نظيرها في الدول الإسلامية والنامية ، وهي تعادل المستوى الأوروبي في بدايات وربما نهاية مرحلة الرأسمالية الصناعية رغم عدم وجود نفس التحولات الهيكلية مثل تدني قوة العمل في الأنشطة الأولية من صيد ورعي وزراعة بالدرجة الواضحة ، ومع ذلك فإن التحول الهيكلي واضح مقارنة بالتعداد السابق ، إذ تراجعت نسبة البدو والريفيين إلى ٢٦,١٪ وهذا التناقض بين ارتفاع درجة الحضرية وتدني القطاع الريفي مع عدم تجاوز المشتغلين بالصناعة ربع مليون عامل (وزارة التخطيط ، ١٩٩٥م) يعطي انطباعا خاطئا ، ولكن يجب تذكر أن الصناعة في المملكة من نمط كثيف رأس المال ، وليس كثيف العمالة ، إذ إن جملة المصانع تجاوزت في التاريخ نفسه ٢٥ ألف مصنع ، كما أن الهرم السكاني ذو فتوة عالية تمخض عنها أن إجمالي عدد الطلاب في المراحل المختلفة حين أجري التعداد بلغ ٣,٥ مليون طالب (وزارة التخطيط ، ١٩٩٥م) ، وقد تراجعت المرأة ـ بحكم قوة التقاليد وارتفاع الدخول الفردية والدعم الحكومي لأغلب الخدمات الاجتماعية ـ عن الإسهام في العمل ، وكل هذا ساعد على ارتفاع نسبة السكان الوافدين ، ولكن أغلب تلك العمالة لم تتجه للصناعة بقدر ما اتجهت للقطاع الخاص والأسري .

يوضح الجدول (٣) الحقائق التالية :

- ارتفاع درجة الحضرية لمستوى المعدلات الأوروبية في إمارات الرياض ومكة المكرمة والشرقية (٨٧,٧٪ ـ ٨٣,٢٪ ـ ٨٩٪ على التوالي) بينما تدنت في الإمارات الهامشية مثل الباحة (١٤٪) نجران (٤٦,٢٪) وحائل (٤٥٪) وهذا دليل على قوة جاذبية مدن محور الاستقطاب وتغير قوة الجذب في المحور نفسه لصالح الأقاليم الصناعية لا سيما الإمارة الشرقية .
- ارتفع عدد المدن من ٣١ مدينة في ذلك المحور في تعداد ١٩٧٤م إلى ١٠٢ مدينة في هذا التعداد ، كما تزايد عدد المدن إجمالا إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال على مستوى الدولة .

- تركزت المدن المليونية والمجمعات الحضرية المتقاربة فيزيقيا وتتجاوز المليون نسمة في محور الاستقطاب .
- زاد الوزن النسبي لسكان إمارات محور الاستقطاب الثلاث بينما تراجع في الإمارات الهامشية وهو اتجاه تاريخي بدأ منذ التوحد السياسي لكنه تأكد باستمرار ، فقد كانت الغلبة السكانية في الشمال والجنوب بحكم توزيع الأمطار والمساحات الزراعية ، ولكن ظهور الآليات الجديدة بدل الأوضاع كما في الجدول (٤) .

جدول (٣)
كثافة السكان وعدد المدن ونسب أنماط الحياة
في المملكة العربية السعودية ١٣٩٤/١٤١٣هـ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٩٢م

المنطقة	كثافة السكان نسمة/ كلم^2 1394	كثافة السكان نسمة/ كلم^2 1413	نسبة الريفية والبداوة 1394	نسبة الريفية والبداوة 1413	عدد المدن 1394	عدد المدن 1413	درجة الحضرية 1394	درجة الحضرية 1413
الرياض	3,55	10,8	41	12,3	8	32	59	87,7
مكة المكرمة	12,92	32,9	35	16,8	6	19	65	83,2
الشرقية	0,97	3,2	35	11	14	51	65	83,2
عسير	8,5	17	86	64	3	13	14	36
المدينة المنورة	3,7	7,7	54	25,5	4	9	46	74,5
جيزان	28	59	82	73,4	5	15	18	26,5
القصيم	4,3	13,9	62	37	5	9	38	63
تبوك	2	5	56	18,2	3	7	44	81,8
حائل	2,2	3,4	85	55	1	2	15	45
الباحة	17,4	31	97	86	1	5	3	11
نجران	1	2,2	59	58,8	3	4	41	46,2
الجوف	1	4	68	21,8	2	7	32	78,2
الحدود الشمالية	1	1,3	65	22,7	4	4	35	77,3
المملكة	3,24	7,8	54	26,1	59	177	46	73,9

المصدر: حسبت من النتائج الأولية لتعدادي ١٣٩٤هـ و١٤١٣هـ وأطلس السكان، ١٩٨١م.

شكل (٩)

النظام الحضري السعودي ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

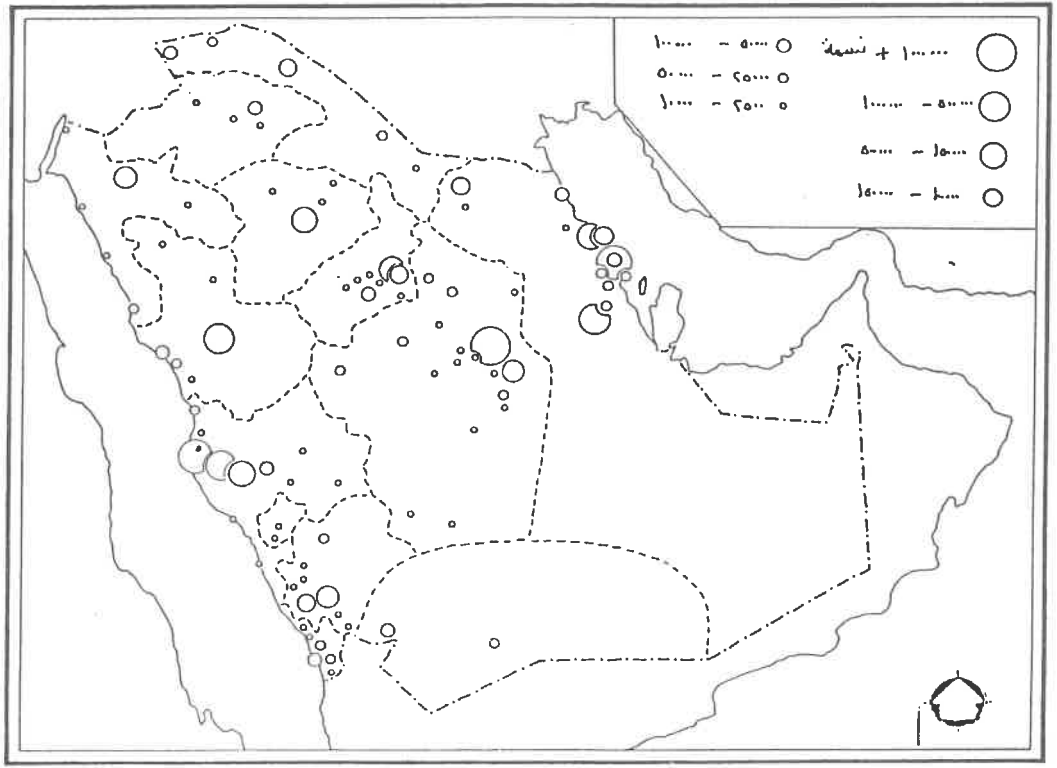

جدول (٤)
الوزن النسبي لسكان محور الاستقطاب والهوامش
١٩٦٢ ـ ١٩٩٢م

المنطقة	الوزن النسبي (%)1962	الوزن النسبي (%)1974	الوزن النسبي (%)1992
محور الاستقطاب *	47,7	56,2	64,2
الهوامش الشمالية **	28,2	21,1	16,7
الهوامش الجنوبية ***	24,1	23,7	19,1

* : إمارات الشرقية ـ الرياض ـ مكة المكرمة

** : إمارات حائل ـ الجوف ـ تبوك ـ المدينة المنورة ـ الحدود الشمالية ـ القصيم .

*** : إمارة الباحة ـ عسير ـ نجران ـ جيزان

ويؤكد المنحنى اللورنزي للسكان ١٩٦٢ ـ ١٩٩٢م (شكل ١٠) ما ذكرناه بأن التركز السكاني في محور الاستقطاب لم يكن قاصرا على المدن فقط ، بل أيضا بالنسبة لإجمالي سكان الإمارات ، وهذا يعود بالإضافة لعوامل تركز الصناعة والنمو الحضري إلى اكتشاف مكامن المياه الجوفية العميقة وتوسع المساحات الزراعية في المحور الجاذب وتطور خدمات المياه .

ـ شكل سكان المدن ١٢,٥ مليون نسمة منهم ٧٤,٨٪ في إمارات الاستقطاب و٥٨٪ في مدن الرياض ـ جدة ـ مكة المكرمة ـ المدينة المنورة ـ الطائف وحدها .

شكل (١٠)

المنحنى اللورنزي لتوزيع السكان في المملكة العربية السعودية

(١٣٨٢ـ١٣٩٤ـ١٤١٣هـ / ١٩٦٢ـ١٩٧٤ـ١٩٩٢م)

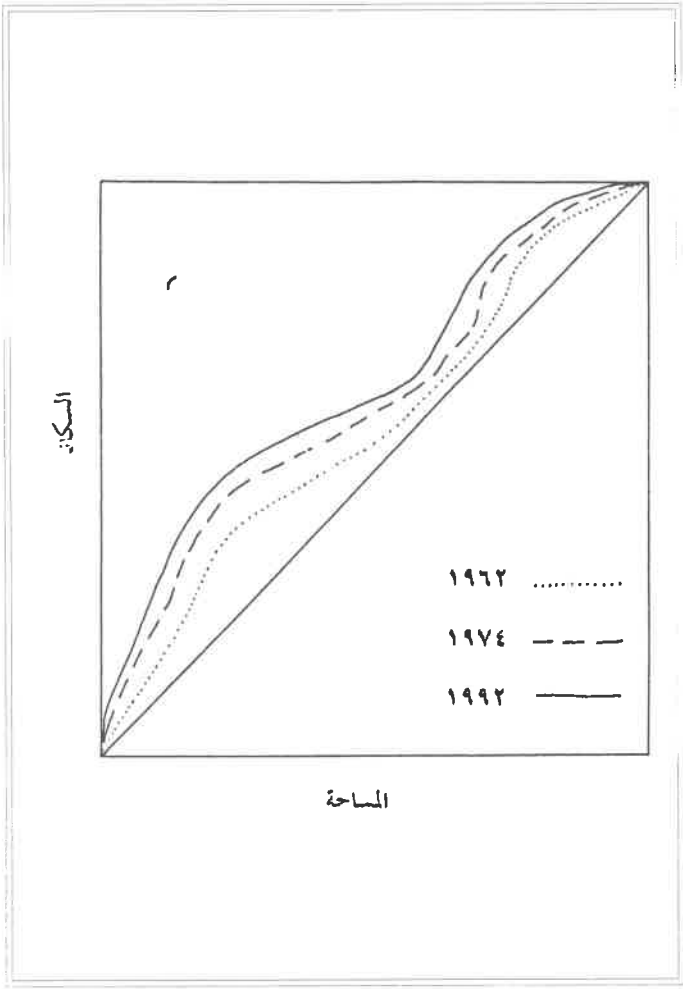

جدول (٥)

تطور النظام الحضري في المملكة العربية السعودية ١٩٧٤ ـ ١٩٩٢م

فئة حجم المدن (1000) نسمة	عدد السكان			عدد المدن			% من السكان الحضر		
	1974	1987	1992	1974	1987	1992	1974	1987	1992
500 +	1,224,032	3,929,000	6,396,339	2	4	4	39	53,6	51,11
500 > 250	336,509	1,220,000	1,190,997	1	4	3	11,5	16,7	9,52
250 > 100	621,746	569,000	2,126,448	4	4	13	19,8	7,7	17
المدن 100 ألف فأكثر	2,182,287	5,718,000	9,713,784	7	12	20	70,3	78	77,6
100 > 50	198,450	612,700	758,793	3	10	10	6,3	8,4	6
50 > 25	334,225	307,000	639,365	10	8	18	10,6	4,2	5,11
25 > 10	273,143	532,500	915,756	19	35	58	8,7	7,3	7,3
10 < 5	129,734	1533,200	483,047	20	20	71	4,1	2,1	3,86
المجمـــوع	935,552	1,605,400	2,796,961	52	73	157	29,7	22	22,1
المملكـــة	3,147,839	7,323,400	12,510,745	59	85	177	100	100	100

المصادر : حُسبت من :

١) أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ، ١٩٨١م .

٢) وزارة الشئون البلدية والقروية (١٩٨٨) أطلس المدن السعودية .

٣) وزارة التخطيط : النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن بالمملكة العربية السعودية (١٤١٣هـ) .

شكـــل (١١)

علاقـة الرتبـة الحجـم فـي النظـام الحضـري السـعـودي

١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

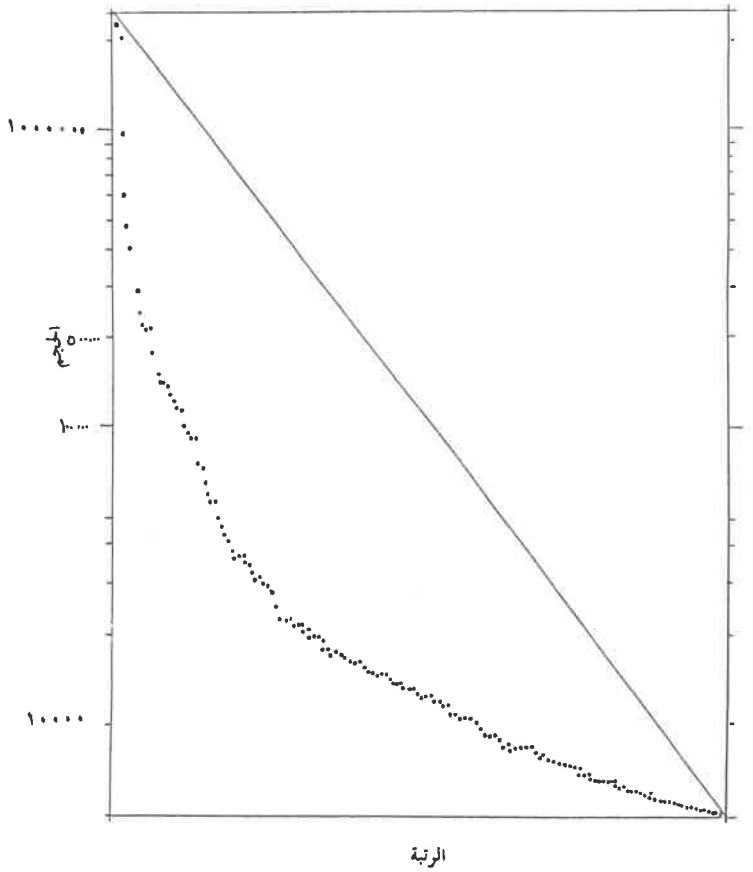

ـ يبين المنحنى اللوغاريتمي (شكل ١٠) ازدياد حدة التركز على المستوى الحضري والذي يمكن قراءته مع جدول (٥) ، ويتضح منهما أن سكان المدن + ١٠٠ ألف نسمة زادت عددا في الفترة بين التعدادين ، ولكن الأهم أن نسبة التركز السكاني في ازدياد مع تعمق الانكسارات بين فئات أحجام المدن حيث نلاحظ تركز أكثر من نصف السكان الحضر في أربع مدن كبرى و٥ , ٢٦٪ في مدن الرتبة الثانية (٢٥٠ ـ ٥٠٠ ألف نسمة) ، والفجوة واضحة بين المدن + ١٠٠ ألف نسمة والمدن المتوسطة والصغرى التي تقل عن ذلك الحجم والتي تمثل مجتمعة ١ , ٢٢٪ من السكان الحضر رغم أن عددها تجاوز ١٥٧ مركزا .

نموذج التركيب المكاني السعودي المعاصر:

رغم عراقة التحضر في شبه جزيرة العرب والذي استبق التحضر الأوروبي ومثل نظاما مكانيا متفاعلا ومتكاملا ، نجح في السيطرة على دروب التجارة العالمية فإن الصراع السياسي أدى ومنذ القرن الرابع الهجري إلى تمزق تلك الوحدة الحضرية وأسواقها النشطة وتفكك النظام إلى أنساق إقليمية وقبلية ضيقة ، وظلت شبه جزيرة العرب على هامش الخلافات منذ الأمويين وحتى العثمانيين ، وفي المرحلة الاستعمارية افتقد النظام الحضري التكامل والتعامل مع السوق العالمية ، وتطور البنى الهيكلية كما في سائر الدول النامية ، لذا فإن توحد المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م/ ١٣٥١هـ كان يعني الابتداء من الصفر في إقامة نظام مكاني مترابط ، ولكن الاستقرار واكتشاف البترول وموارد المياه الجوفية العميقة والفوائض الرأسمالية الكبرى ، مع صغر القاعدة السكانية جعل النظام الحضري ينمو بسرعة فائقة في عدد المدن أو أحجامها أو في درجة التحضر ، وساعد على ذلك اتساع مساحة البلاد التي تأتي في الترتيب الحادي عشر عالميا ، بيد أن سرعة إيقاع التحضر والتنمية ولا سيما بعد ابتداء الخطط الخمسية ١٩٧٠م/ ١٣٩٠هـ أدت إلى التركز السكاني في محور يمتد بعرض المملكة يمثل القطب الجاذب للسكان والموارد والاستثمارات ، وبه تتركز أكبر المدن وأفضل البنى وأعلى رتب الخدمات ، وحدث خروج ريفي وبدوي للمحور الجاذب مقابل أقاليم هامشية في الشمال والجنوب ، ويلاحظ أن درجة التحضر في المملكة تفوق الدول النامية والعربية بكثير ، كما تفوق متوسط الدول الصناعية كما في جدول (٦) .

جدول (٦)

درجة الحضرية في المملكة العربية السعودية

مقارنة ببقية العالم ١٩٩٠م

الدولة أو الإقليم	درجة الحضرية
مصـــر	48,8
ســـوريا	51,8
المملكة العربية السعودية	77,2
متوسط الدول العربية	56,4
متوسط الدول الصناعية	72,7
متوسط الدول النامية	33,9
متوســط العالـم	42,7

المصـــدر : **(Sly. D., and Serrow, W. 1993 Through Abdel Rahman et. al., 1995)**

هذا التركز السكاني الحضري يقابله تركز عام في إمارات الاستقطاب الثلاث الشرقية ـ الرياض ـ مكة المكرمة ، والتي تمثل مجتمعة ٢ , ٦٤٪ من إجمالي السكان و٨ , ٧٤٪ من مجموع سكان المدن . كما أن أربع مدن فقط هي مجمع الدمام ـ الرياض ـ جدة ـ مكة المكرمة تضم أكثر من ٧ ملايين نسمة أي ٥٦٪ من إجمالي السكان الحضر و٤ , ٤١٪ من إجمالي سكان الدولة ، وتبلغ درجة الحضرية ٨٩ , ٧٣٪ ، بينما يتوزع ١ , ٢٦٪ من السكان على أكثر من ١١ ألف قرية يتركز ٧٥٪ منها في إمارات أربع هي مكة المكرمة والباحة وجيزان وعسير ، ويشير كثرة القرى مقارنة بإجمالي سكانها إلى صغر أحجامها وتشتتها وفقا للعوامل الطبيعية لا سيما التضاريس وموارد المياه .

يتجه هذا التركز السكاني للمدن الكبرى باستمرار مما يزيد من ظاهرة الرئاسة والهيمنة والتي سجلت اطرادا في الزيادة طوال العقود بعد التوحد السياسي ولو استمرت معدلات الزيادة الحالية فإن حجمها ـ أي المدن + ١٠٠ ألف نسمة ـ سيتضاعف عام ٢٠١٠م حيث إن مدينة

كالرياض تتضاعف بالنمو الطبيعي والهجرة كل ١١ عاما وبمعدل ثابت ٥ , ٦٪ سنويا (Al Hathloul and Edadan, 1995) ، ويصاحب هذا التركز السكاني الحضري فوارق إقليمية حيث يوجد نموذج قلب ـ هوامش واضح ، ومع أن التركز صاحبه ازدياد في عدد الأمكنة المركزية التي يتراوح حجمها بين ٢٤٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠ نسمة فإنها تفقد سكانها باستمرار لا سيما التي قل حجمها عن ١٠٠٠٠ نسمة .

يتكرر هذا النموذج على المستوى الإقليمي حيث تبلغ نسبة سكان المدينة الأولى وهي في كل الأحوال العاصمة الإقليمية (باستثناء مدينة جدة) ٦ , ٨٢٪ من إجمالي السكان الحضر في حالة الرياض و٥ , ٥٣٪ في حالة مجمع الدمام و٩٥٪ في حالة حائل ، وأكثر من ٧٠ في حالة المدينة المنورة ـ القصيم ـ تبوك ـ عسير ، كما أن حجم المدينة الثانية يتضاءل إلى ٤ , ٥٪ من حجم المدينة الأولى في حالة الرياض و٦ , ٨٪ في حالة تبوك و٦ , ٤٪ في حائل و٣ , ١٢٪ في عسير ، أي أنه نمط يتكرر في القلب والهوامش .

إن ظاهرة الهيمنة والتركز السكاني المصاحبة لبدايات التنمية في الدول النامية تشكل ضرورة من ضرورات الإسراع بزيادة الناتج الوطني خاصة في مرحلة التحول من اقتصاد ما قبل الصناعة للمراحل التالي ، وقد مرت الدول المتقدمة بدون استثناء بهذه الأوضاع ، لكن ظهور مدينة رئيسة أو عدة مدن رئيسة أدى في حالة الدول النامية ولاختلاف الظرف التاريخي إلى كثير من المشكلات مثل :

- تحول كل الاستثمارات لحل مشكلات العاصمة الوطنية والتي غالبا ما تكون المدينة الرئيسة وأحيانا أخرى الميناء الرئيسي أيضا (كما في داكار ـ الجزائر ـ جاكارتا ـ تونس ـ بوينس أيرس . . إلخ) .
- تدهور الاقتصاد نسبة للارتكاز على تصدير سلع أولية تقلل شروط التجارة العالمية من قدرها .
- وجود ثنائية في الاقتصاد Dual Economy حيث يتركز القطاع الحديث المتفاعل مع السوق الخارجية في القلب ، والاقتصاد الفلاحي التقليدي في الهوامش ، وتتحول هذه الهوة في أساليب الإنتاج والتسويق إلى هوة اجتماعية للتباين في توزيع رأس المال الاجتماعي من خدمات ، وهوة اقتصادية لتباين الدخول وإذا ما اقترن هذا بعدم التجانس في التركيب اللغوي والديني والعرقي فإنها تتحول لتوترات سياسية كما في أغلب الدول الإفريقية جنوب الصحراء .

لكن النموذج السعودي يختلف في كثير من سماته عن نماذج الدول النامية :

- هو نموذج متعدد القلوب Poli Core وليس آحادي الاستقطاب بحيث يتوزع التركز السكاني في نطاق جغرافي عريض ويتحول إلى استقطاب إقليمي Regional Polariza-tion ، وقد نشأ هذا النمط انعكاسا لتوزع الوظائف الأساسية ـ إنتاج البترول ـ العاصمة السياسية ـ الحج والنقل في ذلك النطاق ، فضلا عن ازدواجية المنفذ البحري وتطور البنى الهيكلية الأساسية بنفس المستوى ، وكانت قلة المياه عائقا أمام نشأة مدن عملاقة ولكن التطور السريع في عدد وحجم محطات تحلية المياه وتركزها ، واكتشاف مكامن المياه الجوفية العميقة مثل الساق وتبوك والوسيع والبياض والمنجور والدمام (عثمان ، ١٩٨٣م) مكن من التغلب على هذه المشكلة .

- مع أن الدول النامية في معظمها فاقت المملكة في نوعية البنى الهيكلية الأساسية التي ورثتها من العهود الاستعمارية ، إلا أن القدرة الاقتصادية جعلت النمو السعودي أسرع إيقاعا وتكونت شبكة ممتازة من الطرق السريعة التي عملت على ربط كافة الأقاليم فضلا عن إنشاء ٢٢ مطارا وأكبر أسطول للنقل الجوي في الشرق الأوسط وأفريقيا وانتشر التعليم حتى في أعماق البوادي والأرياف .

- لا توجد هوة في المؤشرات الاجتماعية مثل خدمات الصحة والتعليم بين القلب والهوامش في الرتب الدنيا والوسطى ، ولكن مما لا شك فيه أن الرتب العالية من الخدمات مثل المستشفيات المتخصصة ومراكز البحوث المتقدمة وأشكال الترويح الراقية تتركز في القلب كما تتركز الاستثمارات والصناعات بدرجة واضحة .

- تتميز المملكة بتجانس في التركيب الثقافي من حيث الأصول واللغة والدين والعادات والتقاليد وهو تجانس يندر وجوده في الخارطة الحضارية للعالم ، وهناك مساواة مطلقة بين السكان وأدت سرعة قوة الحراك الجغرافي وانتشار التعليم ووسائل الاتصال إلى تغلب المشاعر الوطنية على المشاعر المحلية الضيقة التي تسود عادة في بداية التكون السياسي .

- لم تظهر في المملكة أو محيطها الثقافي الظاهرات السلبية التي صاحبت الهيمنة والتركز السكاني في مدن الدول النامية مثل مدن الصفيح والطبقات مفرطة الفقر Urban Poor وتدهور المرافق الأساسي ، كما أن وجود نسبة عالية من الهجرة الدولية تقلل ظاهرة

التحضر الزائد Over Urbanization والتي من أهم مظاهرها قلة فرص العمل وارتفاع البطالة وذلك لتقلص حجم الهجرة باستمرار وما يقابله من إحلال .

مشكلات النموذج:

رغم هذه الخصوصية التي تجعل النموذج المكاني السعودي - وأشباهها الخليجية - فريدا ومميزا عن النماذج والأنماط الأفروآسيوية واللاتينية إلا أنه توجد بعض المشكلات التي تواجه النموذج :

- أدى التركز وسرعة التحضر إلى الإفراغ السكاني من مراكز وسط المدرج أو البنية الحضرية وأسفلها ، وقد لاحظنا مدى استطراد هذا الاتجاه الذي سيؤدي إلى مزيد من عملقة المدن الكبرى وزيادة حدة الفوارق الإقليمية كما أن استمرار الهجرات قد يعني في النهاية بنيات هيكلية مهجورة وربما يزيد الناتج الإجمالي الوطني ولكن على حساب التنمية الموازنة وسيكون أغلب السكان في المستقبل في بضع مدن متروبوليتانية ، لقد ذكرنا أن هناك نقطة يبدأ بعدها انعكاس الاستقطاب ولكن من الضروري وجود تدخل حكومي .
- يعتقد البعض ومنهم Grill أن الإيقاع السريع للتحضر أضر بالأيكولوجيا الاجتماعية الثلاثية (البداوة - الريفية - الحضرية) حيث تدهور النمطان الأولان لحساب الأخيرة (Grill, 1984) ، فضلا عن المشكلات البيئية من التلوث والازدحام والجريمة والتي لم تصل مستويات خطرة ، ولكن مع مضي الوقت قد يزيد معدلاتها (Abdel Rahman, et.al., 1995) ، ويشير Grill أيضا إلى هشاشة الأيكولوجيا الطبيعية وتوقع وجود مشكلات المياه ، وقد أثبتت بعض الدراسات ارتفاع الاستهلاك الحضري بطريقة لوغاريتمية ليس بسبب النمو السكاني فقط بل زيادة معدل الاستهلاك الفردي أيضا (السرياني ، ١٩٩٤م) ويذكر Clawson في معرض حديثه عن مشكلات التحضير في الأراض الجافة أن المعضلة قد لا تكون في الحصول على المياه بقدر كيفية التخلص من المبتذلة منها (Clawson, 1970) لا سيما إذا كانت المدينة تقع في حوض ذي تصريف داخلي أو شبه داخلي (Maxey and Cochran, 1970) ، وهو ما ينطبق على مدينة مثل الرياض ، ومن جملة ١٧٧ مدينة سعودية يزيد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة فإن ٢٣ مدينة فقط تحظى بمحطات معالجة المياه المبتذلة ، وحتى تلك المدن تعاني من التوسع المستمر

ونشأة أحياء جديدة غير مرتبطة بشبكاتها وهذا يثير قضية أكبر هي التخلص من النفايات الصلبة والسائلة والخطرة واستنزاف المدن العملاقة لمقدرات الظهائر الحيوية من مياه ونبات طبيعي (Simmons, 1981) ، كما أنها بدأت في جلب المياه من مصادر بعيدة ، ويبلغ طول أنابيب المياه المستعذبة الممتدة من السواحل للمدن أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر ، مما يزيد من التكاليف الحضرية . وكان من نتاج التحضر السريع والعملقة انبثاق مشكلات أخرى مثل عدم دراسة أشكال المعمار الأنسب للحضارة وخصائص المناخ والقيم الاجتماعية والعجز عن إدارة المدن بطريقة فعالة والاعتماد على التخطيط من نمط حل المشكلات Problem Solving Planning وتأخر مشروعات أساسية مثل شبكات المياه والصرف الصحي وترقيم الشوارع والمساكن . . إلخ .

- يذكر Grill في معرض تنبؤاته بمشكلات الحواضر الخليجية مسألة السكن الحضري وتوقع وجود أزمات حادة ، وقد واجهت المدن السعودية بالفعل هذه المشكلة في أوائل عقد السبعينيات ، حيث قل المتاح عن حجم الطلب ، ولكن بمجيء الخطة الخمسية الرابعة تفوق العرض على الطلب ، وانعكست المشكلة وأصبحت وجود مناطق حضرية مطورة وغير مستغلة بالكامل ، وقد كانت الوفرة ناتجة من القروض العقارية الميسرة ، وقد أفادت هذه القروض المدن الكبرى ولم تضع اعتبارا حاجات الإسكان في المستويات الإقليمية في المناطق الهامشية (Al Hathloul and Edadan, 1995) ، وتبلغ درجة التزاحم حاليا ٦ نسمة/ مسكن ، وإذا افترضنا أن المسكن المتوسط يحتوي ٣ غرف على الأقل فإن درجة التزاحم تبلغ ٢ نسمة/ غرفة ، وهو ما يقترب من مستويات الدول المتقدمة ، وهناك عوامل تقلل من هذا المعدل مثل نسبة البدو الذين لا يقيمون في مساكن ثابتة وكثرة الوافدين الذين ترتفع بينهم نسبة غير المتزوجين ويعيشون في معسكرات مما قد يخفض المعدل إلى ٥ , ١ نسمة/ غرفة ، ولكن الارتفاع المستمر في أسعار الأرض والبناء والعقارات ومضي النمو قد يزيد من تلك النسب باستمرار .

- **هذه الرفاهية في المسكن الحضري صاحبتها مشكلات عديدة :**

- قلة الكثافة السكانية الحضرية العامة والتي لم تتجاوز ٢٢ نسمة/ هكتار عام ١٩٨٧م ، وهو ما يقل عن الكثافة السكانية العامة على مستوى الدولة لأغلب أقطار العالم ، ويكفي أن نقارن هذا الرقم بحمص القديمة ١٢٠٠ نسمة/ هكتار ، وبعض

أحياء القاهرة القديمة ١٣٠٠ نسمة/ هكتار ، ومحافظة القاهرة بفراغاتها وأحيائها شبه الريفية وقراها ٢٤٠ نسمة/ هكتار (أرباب وإبراهيم ، ١٩٩٤م) .

- تؤدي قلة الكثافة إلى ظاهرة التمدد الحضري Urban Sprawl أو الاتساع الحضري الأفقي ، مما يزيد من طول رحلة العمل ـ المنزل والتكاليف الحضرية والظاهرة أعمق في المدينة السعودية لاقترانها بكثافات قليلة ووجود فراغات بينية نسبة لنمط النمو القافز ، وكذلك لطبيعة المسكن العائلي الذي لا يزيد في أغلب الأحوال عن طابقين ، ويضم فناء والتي تعود لكبر مساحة الحيز الشخصي السعودي[1] .

الحاجة إلى استراتيجية مكانية:

هكذا تتلخص لدينا الآراء حول علاقة التنمية بالتركيب المكاني والنماذج المختلفة وإيجابياتها وسلبياتها ، ولربما كانت المعضلة الأساسية هي أن التركيز السكاني الحضري يحقق الكفاءة الاقتصادية Efficiency ، بينما انتظام العمران وتوزيع مقدرات التطور الاقتصادي بعدالة لا يحققها بالقدر المطلوب ، لكنه يحقق العدالة والمساواة Equityورغم وضوح الرؤية نظريا إلا أن رسم أهداف استراتيجية مكانية تتصف بالكمال من أصعب الأمور ، وكما يقول Friedmann فإن معرفتنا بالتراكيب المكانية ما زالت قاصرة ، وهناك الكثير لنتعلمه عن المساوئ الاجتماعية وغايات التخطيط ، لذا فإن عملية رسم الاستراتيجيات هي من نمط تراكمي شبيه بالتعلم ، حيث يختلط فهم التركيب بطرح الحلول ولكن في نهج تصاعدي يستفيد دوما من التجربة والبحث المستمر عن الحلول (Friedmann and Alonso, 1975, Introduction to Pert 3) وليس أدل على صعوبة صياغة استراتيجية مكانية من الأسئلة التي طرحت في معرض رسم استراتجية وطنية للتنمية في الولايات المتحدة ١٩٧٤ حيث طرح الخبراء والسياسيون أكثر من ١٤٠ سؤالا وما زالت إجاباتها تشكل تحديا للاقتصاديين والجغرافيين ، أسئلة من نمط :

ـ ما المقصود بسياسة التنمية الوطنية National Growth Policy؟

ـ هل يستطيع خبراء التنمية تحديد محتوى التنمية المتوازنة بدقة وترجم لخطوات إجرائية؟

---

(١) الحيز الشخصي Personal Space هو المساحة المحيطة بالشخص ويسبب اختراقه من قبل شخص آخر توترا وهو يختلف في مواقف الترويح والسكن والعمل كما يختلف من حضارة لأخرى وعادة ما يتسع لدى الجماعات المحافظة . (انظر : أرباب وإبراهيم ، ١٩٩٤م) .

- هل يمكن الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى؟
- ما هي المشكلات التي قد تواجه تنفيذ تلك السياسة؟
- هل توجد مؤسسات قادرة فنيا على تنسيق السياسات وتنفيذها؟
- هل لدينا المعرفة الكاملة برأي الجمهور - وليس النخبة التقنية - في وطن المستقبل وما يريدون فعلا؟ والأهم من ذلك ما هي مقدار التضحية التي هم على استعداد لبذلها في الحاضر لتحقيق غاية المستقبل؟

وهناك أسئلة أخرى عن علاقة النمو الإقليمي بالنمو الوطني الشامل وتكاليف الاستراتيجية وعائداتها وبدائلها ولا يمكن طرحها كلها (Ehrlichman) .

في بداية التنمية كان الاهتمام في المملكة قاصرا على المتطلبات العاجلة لتحديث الدولة ، ولذلك اهتم المخططون بالتطوير القطاعي Sectoral Development وانعكس ذلك على الخطتين الأولى والثانية واللتين اهتمتا بتطوير الطاقة والطرق والصناعة والزراعة والتعليم ، ولكن دون الاهتمام بالبعد المكاني ، وتركزت معظم المشروعات في محور الاستقطاب وبدأت الفوارق الإقليمية في التضخيم معززة بالهجرة الريفية والدولية للمدن الكبرى .

كانت أول إشارة للبعد المكاني في التنمية في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٨٥/ ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) والتي أشارت لضرورة توزيع المناشط الاقتصادية لتلافي التركيز الفائق لها في مدن قليلة ، والتخطيط لأقطاب نمو إقليمية Poles Regional Growth حينما تتوافر الإمكانيات وتنويع القاعدة الإنتاجية الإقليمية وترقية هيراركية لمراكز الخدمات تتوزع في مستويات المراكز والأقاليم لتوفير الخدمات المتخصصة والاستمرار في سياسة المجمعات القروية والتنسيق بين الفروع الوزارية في المراكز والأقاليم . .إلخ .

أما الخطة الرابعة ١٩٨٥ - ١٩٩٠م / ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ فقد أقرت بالفوارق الإقليمية وأرجعتها لعدم التجانس في توزيع الموارد الطبيعية وسرعة التنمية والهجرة الريفية للحواضر ، كما أوصت بالتخطيط الإقليمي كأنجع وسيلة لتقليل الفوارق الإقليمية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في آن واحد ، وهي نفس المبادئ التي تكرر ورودها في الخطة الخمسية الخامسة (وزارة التخطيط ، خطط التنمية الخمسية الأولى - الخامسة) .

بيد أن هذه المبادئ العامة لم تترجم إلى إجراءات عملية واضحة إلا فيما يختص بتعديل الخارطة الإدارية والاستمرار في سياسة المجمعات القروية وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية دون

وجود أجهزة للتخطيط الإقليمي الحقيقي ، حيث ما زال التخطيط القطاعي مستمرا بنفس الأسلوب وهذا لا يمنع القول بأن مناطق المملكة المختلفة أعدت خططا للتنمية الإقليمية عبر بيوت خبرة عالمية ووطنية وبتكاليف عالية ، ولكن في دوائر منفصلة وأساليب جمع بيانات متباينة ودون وجود فلسفة عامة مشتركة ، كما أن المبادئ العامة التي طرحت في الخطط الخمسية لم تترجم إلى تفاصيل وقرارات ودراسات .

تعتبر دراسة محمد عبد الرحمن وآخرون عن استراتيجية مكانية للمملكة إحدى الدراسات الرائدة التي تتسم بالشمولية والتتبع التاريخي للتركيب المكاني والتغير في فلسفة التخطيط ، كما أنها عرضت بدائل أربع لاستراتيجيات التنمية المكانية (Abdel Rahman et. al., 1995) :

أولا : استراتيجية زيادة القدرة الاستيعابية Absorptive Capacity Improvement :

وتعني زيادة الطاقة الاحتمالية للمدن الكبرى والتي تتسم كما ذكرنا بوجود مساحات فراغ كبيرة وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الفراغات Urban Infill وتحديد النطاقات الحضرية .

ولا شك أن هذه الاستراتيجية تعني المضي في تطوير المدن الكبيرة وزيادة عملية الاستقطاب مما يعني استطراد توسع الفوارق الإقليمية والإسراع بوتائر الهجرة رغم أنها مبادئ تزيد عن كفاءة استخدام الحيز الحضري المتاح بالفعل في ظل نفس البنى الموجودة مما يقلل من التكاليف الحضرية ويمكن المضي في صقل هذه الاستراتيجية بالدعوة إلى مزيد من التوسع الرأسي في المدن وتطوير قلوبها المتدهورة ومرافقها . . إلخ .

ثانيا : استراتيجية تقليل التركز المدني Intra Regional Deconcentration :

ويفهم من المقالة أنها سياسة إنشاء المدن التوابع Statelite Cities حول المدن الكبرى مثل التجربة المصرية بإقامة مدن العبور والسادس من أكتوبر والخامس عشر من مايو والسادات حول القاهرة والتي لم تؤد إلا لتوسيع نطاق القاهرة الكبرى ، لذا فإنها لا تكتسب فاعلية في المملكة لأنها تزيد التركز .

ثالثا : استراتيجية اللامركزية من خلال مراكز نمو إقليمية Regional Growth Centres :

وتعني إبطاء النمو في المدن الكبرى بإنشاء أو تشجيع نمو مراكز نمو إقليمية قائمة بالفعل مثل مجمع أبها الحضرية (أبها - خميس مشيط - أحد رفيدة) ومجمع بريدة - عنيزة - الرس - وتبوك ، ويصفون هذه الاستراتيجية بأنها على وجاهتها غير شمولية Partial Strategy وهذه الاستراتيجية مستمدة أصلا من كتابات (Hansen, 1972) .

رابعا : تطور المدن الثانوية عبر ممرات التنمية :

Promoting Secondary Cities Through Potential Development Corridors:

وتعتمد على تطوير المدن الصغرى والمتوسطة في الفئة ٥ ـ أقل من ١٠٠ ألف نسمة وعددها ١٥٩ مركزا ، من خلال تنشيط ممرات أو محاور للتنمية (شكل ١٢) ومن منطلق أن المدن الكبرى هي الأكثر جاذبية للاستثمارات المرتكزة على التكنولوجيا العالية والسلع الموجهة للسوق والتي تشكل جزءا من الاستثمار الفعال الذي يقود للتنمية المتوازنة ، وعلى العكس من ذلك فإن تنشيط المدن الصغرى والمتوسطة يعطي مجالا أكبر لنهضة صناعات صغيرة وتجارة وخدمات ، وبالإضافة لذلك فإن الدول النامية في حاجة لترقية المدن الصغرى لتحقيق التنمية المتوازنة والتي تحفز أيضا على نمو القطاع الريفي . والمشكلة في حالة السعودية هي وقوع أغلب المدن الصغرى تحت هيمنة المدن الكبرى ونطاقات نفوذها ، بينما اختيار مراكز بعيدة في أقصى الشمال أو أقصى الجنوب يجعل شكاً حول قدرتها الذاتية على التطور مما يعزز مفهوم ممرات التنمية التي تتكون من عدة مدن كما في الشكل (١٢) ، وهناك نقاش حول أهداف هذه الاستراتيجية وسياساتها .

المشكلة أن البدائل طرحت كحلول متعارضة بينما يمكن تشكيل استراتيجية تضم أفكارا من كل بديل ، وقد لا يكون هناك تناقض بين سياسة زيادة استغلال المدن الكبرى وملء فراغاتها وإنشاء أقطاب نمو إقليمية في إطار محاور للتنمية ، بيد أن السؤال الأهم لا يزال قائما وهو متى يحدث التدخل الحكومي لعكس عملية الاستقطاب Polarization Reversal ، وبمعنى آخر متى نقرر إيقاف أو إبطاء التركز والاتجاه لتطوير الهوامش ودعمها وإلحاقها بالركب؟ لأنه في ذلك التاريخ يبدأ رسم استراتيجية مكانية جديدة ربما تكون ذات فلسفة مغايرة وينبع سؤال أين؟ عوضا عن متى؟

أشرنا سابقا إلى نموذج Chakravorty والذي يتلخص في أن عملية الاستقطاب تصل إلى مدى يبدأ معه بالتراجع لا سيما إذا حدث تدخل حكومي ، وأن انقلاب العملية مرحلية ، ويذكر أن درجة الحضرية ٨٠٪ تعني بصفة عامة وصول الاستقطاب إلى مداه ، وأن التدخل الحكومي لا يجب أن يكون عند نقطة زمنية مبكرة ، وإلا حدثت خسارة ناجمة عن عدم الاستغلال الكامل لعملية التركز . وحين تظهر سلبيات التركز والحجم والتلوث والتكدس ، وتتدهور إنتاجية المراكز الكبرى يبدأ أيضا التفكير في قلب الاستقطاب وعلى مراحل سبق شرحها .

شكل (١٢)
استراتيجية مقترحة لتطوير النظام المكاني السعودي عبر ممرات التنمية

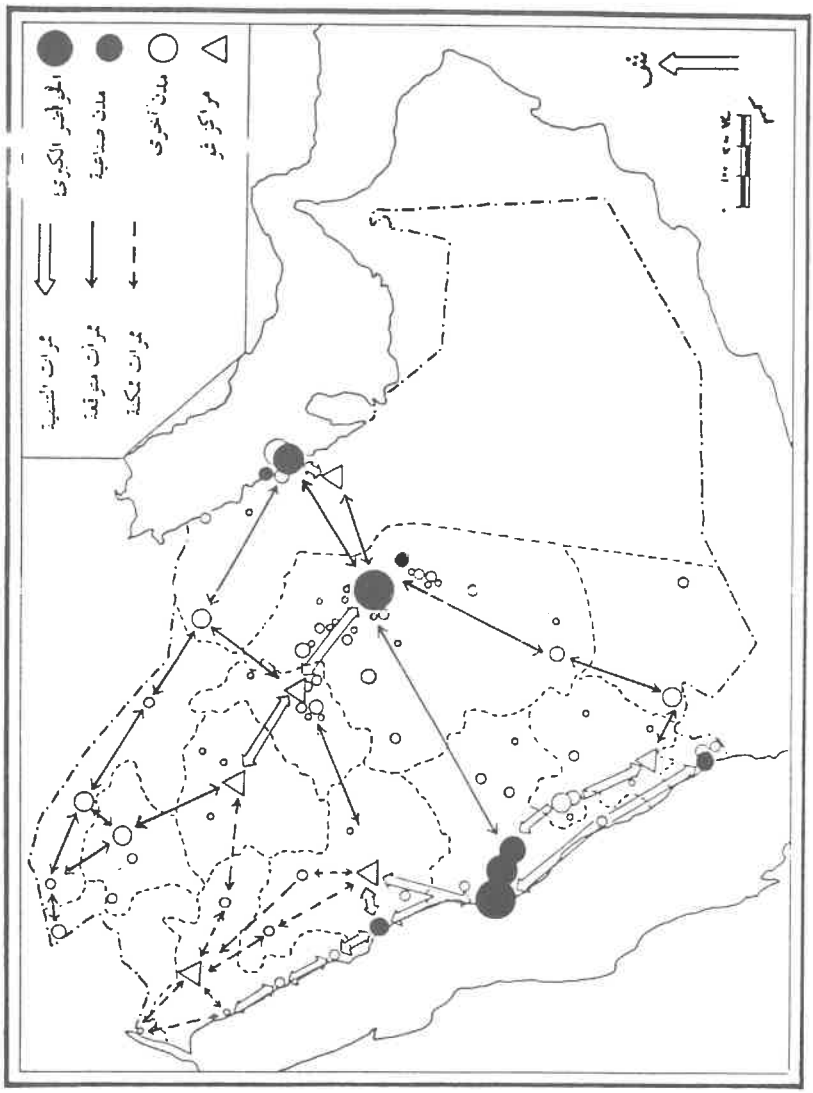

الخلاصة:

ينبغي الاستمرار في عملية التركز وتحقيق أكبر العائدات ولكن النظام الحضري السعودي على وشك الوصول إلى قمة الاستقطاب ، لذا يجب أن نبدأ في تحليل البدائل وتحديد مراكز النمو الجديدة المرشحة ، والأهم من ذلك رسم الأهداف بدقة ومن الواضح أن وجود حجم كبير من الهجرة الوافدة تفوق ٥ ملايين نسمة ومتمركزة في المدن الكبرى ستجعل الهجرة الريفية ومن المدن الصغرى مستمرة نسبة لسياسة الإحلال وتوافر فرص للعمل ربما لعقد آخر أو أكثر مما يعني ضرورة المضي في الوقت الحالي في استراتيجية ملء الفراغات الحضرية وإعداد الدراسات للمراحل التالية .

المراجـــع

المراجع العربية:

١ ـ ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد : مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : وافي علي عبدالواحد ، ٣ أجزاء ، القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر .

٢ ـ أرباب ، محمد إبراهيم ، وإبراهيم ، عبدالمنعم علي (١٩٩٤) : الكثافة السكانية ونصيب الفرد من الحيز الحضري في منظومة المدن السعودية (بحوث مختارة من الندوة الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية) الرياض : كلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

٣ ـ أرباب ، محمد إبراهيم (١٩٩٧م) : الأسواق الدورية في منطقة عسير : بحث رقم ٨ (مركز البحوث ـ كلية التربية ـ جامعة الملك سعود/ فرع ابها) .

٤ ـ الثمالي ، محمد مصلح (١٩٩١م) : الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية : بحث مقدم للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى .

٥ ـ السرياني ، محمد محمود (١٩٩٤م) : المياه في المدينة السعودية : «دراسة في الموازنة بين المصادر والاحتياجات» في (بحوث مختارة من الندوة الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية) ، الرياض ـ جامعة الملك سعود .

٦ ـ السرياني ، محمد محمود (١٩٩٨م) : المراكز العمرانية ، نشأتها ونموها وتوزعها ، العقيق ـ مج ٩ ، ع ١٧ ، ١٨ ، ص ص ٨٣ ـ ١١٣ .

٧ ـ جامعة الملك سعود (١٤٠٣هـ) : ندوة المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي . أعمال الندوة الثانية لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية : الرياض ـ جامعة الملك سعود .

٨ ـ قسم الجغرافيا . كلية الآداب . جامعة الرياض ـ ١٩٨١م) : أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ، الرياض ، جامعة الرياض .

٩ ـ كوستيللو . ف . ف (١٩٧٧م) : علم الاجتماع الحضري ، ترجمة : باقادر ، أبو بكر ، بيروت ـ دار القلم .

١٠ ـ عثمان ، مصطفى نوري (١٩٨٣) الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية ـ جده ـ تهامة) .

١١ ـ مكي ، محمد شوقي إبراهيم (١٩٨٣م) : التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي . (في : ندوة المدن السعودية ـ انتشارها وتركيبها الداخلي) «سبق ذكره» .

١٢ ـ وزارة التخطيط : كتب الإحصاء السنوي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥م .

١٣ ـ وزارة التخطيط : النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن بالمملكة العربية السعودية ، ١٤١٣/ ١٩٩٢م .

١٤ ـ وزارة الشئون البلدية والقروية (١٩٨٨م) : أطلس المدن السعودية .

المراجع الأجنبية:

Abdel Rahman, M et.al. (1995), "National Spatial Strategy for Saudi Arabia". In Al Hathloul and Edadan (eds), (Mentioned Below).

Abu-Lughod, J,I. and Hay, R. (eds) (1977), Third World Urbanization. Marroufa Press.

Abu-Lughod, J. (1981), "Characteristics of the Urbanization Process in the Arab Region". A paper submitted to the symbosium on "Population Distribution and Development in, The Arab World "Held in Kuwait 22-26 Nov., 1981. (1 LO and Univ. of Kuwait and The Arab Planning Institute).

Al-Ankari K.m and El-Bushra, S. (eds) (1989), *Urban and Profiles in Saudi Arabia,* Gerbuder Borntraeger, Berlin.

Al-Hammad, M.A. (1995), "An Overview of Urban Development Process". Al-Hathloul and Edadan.

Al-Hatloul, S. and Edadan, N. (eds.) (1995), *Urban Development in Saudi Arabia: Challengs and Opportunities.* Dar El Sahan, Riyadh.

Al-Khalifa, A.H.M (1995), Urban Social Structure. Al-Hathloul and Edadan (eds).

Alonso, W. (1969), "Urban and Regional Imbalances". *Economic Development and Cultural Change. 17.*

Boudville, J.r.(1957), "Contribution a L'etude des poles de croissance Bres-

iliennes: Une industrie motrice: La siderugie du Minas Gerais", *Cahiers de l'I.S.E.R.F.10*

Bourne L.S. and Simmons, J.W (eds) (1978), *Systems of Cities: Readings on Structure, Growth. and Policy*. Oxford Univ. Press.

Chakravotry, S. (1994), "Equity and the big City": *Economic Geog.*, Jan, Vol 70, No1. pp.1-22

Christaller, W. (1933) (1966), *Central Places in Southern Germany.* Englewood Cliffs, Prentice Halln Inc. Tv.

Clawson, M. (1974), Urbanization in the Arid Lands: A prliminary survey of possibilities and problems. "Hodge, C. and Hodges, C/(eds) (1974), Urbanization in the Arid Lands: Asymposiuym. Texas Tech. Univ., pp 9-11.

Dequin, H,F,E (1976), *The Challenge of Saudi Arabia,* Singapore, Eurasi Press.

Drawent, D.F. (1969), "Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning: A Review". Friedmann J. and Alonso - W. pp. 539-565.

Ehrilchman, J.D. (1972), *National Growth Policy.* Friedmann and Alonso (eds). pp. 507-515.

Friedmann, J, and Alonso. (eds) (1974), *Regional Ploicy: Readings in Theory and Applications*: MIT Press.

Friedmann, j.p. (1966), *Regional Development Policy: a Case Study of Venzuela.* MIT Press.

Friedmann, J.P. (1972),The Spatial Organization of Power in The Development of Urban Systems". *Economic Development and Change. 4*, pp12-50.

Gilbert, A.G. (ed) (1976), *Development Planning and Spatial Structure.* John Wiley.

Gilbert, A. and Gugler, J. (1985), *Cities, Poverty and Development: Urbanization in The Third World.* Oxford Univ. Press.

Grill, N.C. (1984), Urbanization in The Arabian Peninsula Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Univ. of Durham, Paper No 25.

Hansen, N . (1972), "Criteria for a Growth Centre Policy." In Kuklinski, A. (ed) (1972), *Growth Poles and Growth Centres in Regional Planning*: The Hague: Mouton, pp. 103-124.

Hillborst, J. (1971), *Regional Planning: A Systems Approach*, Rotterdam Univ., Press.

Hirschmann, A.O. (1958), *The Strategy of Economic Development.* Yale Univ. press.

Isard. W. (1975), *Introduction to Regional Science*. Prentice-Hall.

Johnson, E.A. (1970), *The Organization of Space in Devloping Countries*. Harvard Univ. Press.

Johnston, R.J. (1984), *City and Society: An Outline for Urban Geography:* Hutchinson.

KuZnets, S. (1955), "Economic Growth and Income Inequality". *Ameerican Economic Review*. 45-pp.1-28.

Mabogunije, A.L. (1980), *The Deveopment Process: A Spatial perspective*. Hutchinson.

Maxey, G. and Cochran, F(1974), "Geological Aspects of Urbanization in the Las Vigas Valley, Nevada". In Hodge and Hodges (op.cit), pp 65-75.

Mera, K. (1973), "On the Urban Agglomeration and Economic Effeciency". *Economic Development and Cultural Change*, 21, pp. 309-324.

Morvill, R. (1974), *The Spatial Organization of Society*, (2nd ed.) , Duxberry Press, California.

Myrdal, G. (1957), *Economic Theory and Underdeveloped Regions.* Duckworth.

Neutze G. M. (1965), *Economic Policy and the Size of Cities.* Australian National Univ. Canberra.

Perroux, F. (1955), "Note Sur La Notion Des Poles De Croissance", *Economie Appliquė.*

Prebisch, R. (1950), The Economic Development of Latin America and its Principal Problems. UN Dept. of Economic Affairs.

Rostow W.W. (1960), *The Stages of Economic Growth*: A non Communist Manifesto. Cambridge. Univ. Press.

Seers, D. (1962), "A Model of Comparative Rates of Growth of the World Economy". *Economic. Jr.* March, 1962.

Simmons I.G. (1981): *The Ecology of Natural Resources.* (2nd ed.) Arnold.

Sovani, N.V (1964),"The Analysis of Overurbanization." In Friedmann, J, and Alonso, W. (eds) (1975). *Regional Policy Readings in Thcory and Application*. MIT Press. PP. 421-433.

Thirlwall, A.P. (1983), *Growth and Development with Special Reference to Developing Economics*. (3rd.ed) MacMillan.

Ternent, J.A.S. (1976), "Urban Concentration and Dispersal: Urban Policies in Latin America". *Gilbert A.G.* (ed, op.cit) pp. 169-196.

Wallerstein, I (1974), *The Modern World System Capitalist Agriculture and The Origins of The European World Economy in The Sixteenth Century*. Academic Press.

Wallerstein, I (1980), *The Modern World System II Mereantilism and Conslidation of The European World Economy, 1600 - 1750.* Academic Press.

World Bank (1994), *World Population Projections*, John Hopkins Press.

Williamson, J.G. (1965), "Regional Inequality and the Process of National Development: A deseription of the patterns". *Economic Development and Cultural Change*, 13, pp.3-45.

Wirth, L. (1938), Urbanization as a Way of Life". *American Journal of Sociology,* 44, pp. 1-24.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
فصلية تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .
* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣
العنوان الإلكتروني E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW
issn : 1029 - 8908